Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Pu

التقرير الاقتصادي

لليبيا

تعزيز الاستقرار الاقتصادي وزيادة الانتاجية

خريف 2024

البنك الدولي
مجموعة البنك الدولي | IDA • IBRD
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التقرير الاقتصادي لليبيا

تعزيز الاستقرار الاقتصادي وزيادة الإنتاجية

(خريف 2024)

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

© 2024 بنك الدولي للانشاء والتعمير/ البنك الدولي
تلفون: 1000-473-202
الموقع: www.worldbank.org

هذا العمل هو نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع مساهمات خارجية. لا تعكس النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل بالضرورة آراء البنك الدولي أو مجلس المديرين التنفيذيين أو الحكومات التي يمثلونها.

لا يضمن البنك الدولي دقة أو اكتمال أو حداثة البيانات المدرجة في هذا العمل ولا يتحمل المسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو تناقضات في المعلومات، أو المسؤولية فيما يتعلق باستخدام أو عدم استخدام المعلومات أو الأساليب أو العمليات أو الاستنتاجات الموضحة. لا تعني الحدود والألوان والتصنيفات والمعلومات الأخرى الموضحة على أي خريطة في هذا العمل أي حكم من جانب البنك الدولي فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد أو قبول هذه الحدود.

لا يشكل أي شيء هنا أو يُفسر أو يُعتبر قيدًا على أو تنازلاً عن امتيازات وحصانات البنك الدولي، والتي يحتفظ البنك الدولي بجميعها على وجه التحديد.

الحقوق والأذونات

المادة الموجودة في هذا العمل خاضعة لحقوق الطبع والنشر. ولأن البنك الدولي يشجع على نشر معرفته، فيجوز إعادة إنتاج هذا العمل، كليًا أو جزئيًا، لأغراض غير تجارية طالما تم الإسناد الكامل لهذا العمل.

يجب توجيه أي استفسارات حول الحقوق والتراخيص، بما في ذلك الحقوق الفرعية، إلى مطبوعات البنك الدولي، مجموعة البنك الدولي، H 1818 Street NW، واشنطن العاصمة 20433، الولايات المتحدة الأمريكية؛ الفاكس: 202-522-2625؛ البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org.

صور الغلاف مقدمة بإذن من:
كورنيش طرابلس: أحمد المجبري
الصف: بهاء هواس
غدامس: محمد شلاش
علم ليبيا: Shutterstock/نتنال جنتنغ

تصميم وتخطيط المنشور من قبل The Word Express, Inc.

جدول المحتويات

الاختصارات vii
المقدمة ix
الملخص التنفيذي xi

1. التطورات الاقتصادية الأخيرة 1
الصراع والتطورات المؤسسية 1
النمو الاقتصادي وقطاع الهيدروكربونات 3
المالية العمومية 5
القطاع الخارجي 5
التضخم والقطاع النقدي 6

2. التوقعات والمخاطر 9

3. محور تركيز خاص: استقرار النمو وتعزيز الإنتاجية 13
المرحلة الأولى من مراحل التنمية 13
هيمنة النفط والقطاع العام 16
محدودية التنوع الاقتصادي 16
انخفاض الإنتاجية 18
القيود على نمو الإنتاجية 21

الملحق 1. اختيار نظراء ليبيا الهيكليين والطموحين 25

قائمة الاشكال

الشكل 1 التفاوتات المكانية بين المناطق (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) 2
الشكل 2 معدلات البطالة 2
الشكل 3 مؤشرات الحوكمة العالمية 3
الشكل 4 عدد الأحداث العنيفة في ليبيا (2011–أكتوبر 2024) 3
الشكل 5 عدد الأحداث العنيفة في ليبيا (شهريًا 2024) 3
الشكل 6 تطورات الإنتاج الشهري للنفط والأسعار المتوسطة 4
الشكل 7 أداء نمو الناتج المحلي الإجمالي 4
الشكل 8 العمليات الحكومية (الحكومة الوطنية الموحدة(..... 5
الشكل 9 الميزان التجاري الشهري 6
الشكل 10 ميزان المدفوعات والاحتياطيات الدولية 6
الشكل 11 معدل التضخم وفقًا لمؤشر أسعار المستهلك (CPI) 7
الشكل 12 المساهمة في معدل التضخم وفقًا لمؤشر أسعار المستهلك (CPI) 7
الشكل 13 ضغوط السيولة 8
الشكل 14 عرض النقود ومكوناته 8
الشكل 15 معدل صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي الشهري (معدل الفترة) 8
الشكل 16 توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي والمساهمات 11
الشكل 17 معدلات التضخم وأسعار السلع العالمية 11
الشكل 18 الميزانية المالية (2024–2026) 11
الشكل 19 الميزان الخارجي (2024–2026) 11
الشكل 20 عقود من العقوبات الدولية، وعدم الاستقرار السياسي وتقلبات أسعار النفط 14
الشكل 21 الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا ومجموعات الدول الأخرى (2010 = 100) 14
الشكل 22 الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في ليبيا ومجموعات الدول الأخرى (2010 = 100) 14
الشكل 23 تقلب الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في ليبيا والأقران الهيكلية والطموحة (2000–2023) 16
الشكل 24 مقارنة درجات مؤشرات التنمية في ليبيا بمعدلات الدول ذات الدخل المتوسط الارتفاع (2011–2022) 17
الشكل 25 مقارنة درجات مؤشرات التنمية في ليبيا بمعدل فئة الدول الضعيفة والمتأثرة بالصراعات (2011–2022) 17
الشكل 26 الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على النفط 17
الشكل 27 نسبة القيمة المضافة بين قطاعات ليبيا وأقرانها الهيكليين (%) 17
الشكل 28 نسبة القيمة المضافة بين قطاعات ليبيا وأقرانها الطموحين (%) 18
الشكل 29 التوظيف في القطاعين العام والخاص 18
الشكل 30 التوظيف حسب النشاط الاقتصادي والقطاع في عام 2012 18
الشكل 31 الناتج المحلي الإجمالي للفرد ومسار مؤشر اللياقة الاقتصادية، 2011–2019 19
الشكل 32 مؤشر التحول بيرتلسمان 2024 (BTI)، (ليبيا مقابل نظرائها الهيكليين) 19

الشكل 33 مؤشر التحول بيرتلسمان2024 (BTI)، (ليبيا مقابل نظرائها الطموحين) 19
الشكل 34 إنتاجية العمل حسب القطاع 20
الشكل 35 حصة العمالة ومستوى الإنتاجية في القطاعات المختلفة 20
الشكل 36 إنتاجية العمل في ليبيا ونظرائها الهيكليي
(بالسعر الثابت للدولار الأمريكي سنة 2015 لكل عامل) 20
الشكل 37 إنتاجية العمل في ليبيا ونظرائها الطموحين (بالدولار الأمريكي الثابت 2015 لكل عامل)..... 21
الشكل 38 نمو ليبيا المنسوب إلى إجمالي إنتاجية العوامل TFP ورأس المال المادي والبشري..... 21
الشكل 39 تحليل نمو نظراء ليبيا الهيكليين..... 21
الشكل 40 نمو الإنتاجية داخل القطاعات مقابل التغير الهيكلي في ليبيا
(معدل المساهمات في نمو إنتاجية العمل، بالنسب المئوية) *22*
الشكل 41 حصة العمالة حسب القطاع في ليبيا..... 22
الشكل 42 التكوين الإجمالي لرأس المال (% من الناتج المحلي الإجمالي) 23
الشكل 43 التكوين الإجمالي لرأس المال، ليبيا ونظرائها (% من الناتج المحلي الإجمالي) 23
الشكل A.1 مقارنة بين النظراء الهيكليين..... 26
الشكل A.2 مقارنة بين النظراء الطموحين 26

قائمة جداول

الجدول 1 المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية للفترة الممتدة من 2021 إلى 2026..... 12

قائمة المربعات

المربع 1 نظام الدعم في ليبيا 4
المربع 2 التوقعات العالمية والإقليمية وسوق النفط 10
المربع 3 تقدير تكلفة النزاع على الاقتصاد الليبي 15

الاختصارات

ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
LEM	التقرير الاقتصادي لليبيا
LYD	الدينار الليبي
Mbpd	مليون برميل يوميًا
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
NOC	المؤسسة الوطنية للنفط
SCM	أسلوب التحكم الاصطناعي
TFP	إنتاجية العوامل الكلية
USD	الدولار الأمريكي
WBG	مجموعة البنك الدولي

BTI	مؤشر بيرتلسمان للتحول
CBL	مصرف ليبيا المركزي
CPI	مؤشر أسعار المستهلك
EFI	مؤشر اللياقة الاقتصادية
FCV	الهشاشة والصراعات والعنف
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GNI	الدخل القومي الإجمالي
GNS	حكومة الاستقرار الوطني
GNU	حكومة الوحدة الوطنية
HoR	مجلس النواب

المقدمة

التقرير الاقتصادي لليبيا (LEM) هو من اعداد وحدة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابعة لإدارة السياسات الاقتصادية في مجموعة البنك الدولي. يتضمن التقرير تحديثًا للتطورات والسياسات الاقتصادية الرئيسية ويستعرض آفاق الاقتصاد الليبي. كما يستهدف التقرير جمهورًا واسعًا يشمل صناع القرار وقادة الأعمال والمشاركين في الأسواق المالية ومجتمع المحللين والمهنيين المهتمين بالشأن الليبي. تم اعتماد البيانات المتوفرة إلى حدود 31 أكتوبر 2024.

ترأَّس فريق الإعداد خالد الحمود (كبير خبراء الاقتصاديين) وشارك في تأليفه لوان تشاو (كبير خبراء الاقتصاديين)، وزياد الولهازي، وناتسوكو أوبايشي، وحبيب زيتونة (خبراء اقتصاديون). يعرب المؤلفون عن امتنانهم لويجيان لي ويهوي تشاو (محللي أبحاث) على مساهماتهما القيمة، إلى جانب كاترينا جورجييفا ستيفانوفا (مساعدة رئيسة في مجال البرامج) على الدعم الإداري المقدم . كما تلقى المؤلفون تعليقات ثمينة على المسودات الأولية للتقرير من لدن عبدولاي سي (كبير الخبراء الاقتصاديين/مدير برامج).

أُنجز التقرير تحت إشراف إريك لو بورن (مدير الممارسات) وهنرييت فون كالتنبورن-ستاشاو (الممثل المقيم لدى ليبيا) ونُشر بعد المصادقة عليه من قبل أحمدو مصطفى نداي (مدير قُطري)، النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير تعكس آراء موظفي البنك الدولي ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر مجلس إدارة البنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها.

لطرح أي أسئلة أو إبداء أية تعليقات حول محتوى هذا التقرير، يُرجى التواصل مع خالد الحمود (kalhmoud@worldbank.org). وللتواصل الإعلامي، يُرجى الاتصال بإستال ألانو (eallano@worldbank.org). ترجمة حمودة صالحي.

الملخص التنفيذي

جدير بالذكر أن الأزمة الأخيرة بشأن القيادة التي عصفت بمصرف ليبيا المركزي (CBL) خلال الفترة الممتدة من شهر أغسطس إلى أواخر سبتمبر من هذا العام، قد أثّرت بشكل كبير على عمليات إنتاج النفط ومجمل الاقتصاد في البلاد. نجمت الأزمة عن الصراع الذي اندلع بين الحكومات والفصائل المتنافسة للسيطرة على المصرف وبالتالي التحكم في عملية إدارة الثروة الهيدروكربونية والسياسات المالية. تم حل الأزمة إثر تعيين محافظ للمصرف ونائب له ومجلس إدارة جديد، ومع ذلك ظل مصرف ليبيا المركزي مصدرا رئيسا للتوترات السياسية. برهنت الأزمة على هشاشة المشهد السياسي في ليبيا وتأثيرها العميق على الاستقرار الاقتصادي مبرزة الحاجة الملحة إلى وضع إطار حوكمة موحد ومستقر، يضمن الإدارة الناجعة للموارد المالية والطبيعية الحيوية في البلاد.

أدت أزمة مصرف ليبيا المركزي إلى انخفاض إنتاج النفط بنسبة 8.5٪ خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2024. ومع إعلان السلطات القائمة في بنغازي إغلاق حقول نفط رئيسية أواخر أغسطس، انخفض متوسط الإنتاج النفطي من 1.17 مليون برميل يوميًا قبل الأزمة إلى 0.95 و0.54 مليون برميل يوميًا في خلال الفترة الممتدة من شهر أغسطس إلى سبتمبر على التوالي. ثم ما لبث أن ارتفع إنتاج النفط عقب حل الأزمة ليصل إلى 1.3 مليون برميل يوميًا بحلول نهاية أكتوبر. ظلت أسعار النفط قريبة من مستويات سنة 2023، حيث بلغت 80 دولارًا للبرميل خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2024، مسجّلة انخفاضا ملحوظا في الأشهر الأخيرة يعكس تراجع الطلب العالمي على النفط، خاصة من قبل الصين، بالرغم من تصاعد المخاطر الجيوسياسية الإقليمية.

يعتمد الانتاج الاقتصادي في ليبيا بشكل كبير على قطاع النفط والغاز الذي يشكل جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الحكومة والصادرات. ومع توقعات ببلوغ متوسط إنتاج النفط 1.1 مليون برميل يوميًا خلال سنة 2024، من المنتظر أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.7٪ في العام الجاري. في ظل توقع تعافي إنتاج النفط خلال عامي 2025 و2026 ليبلغ على التوالي 1،2 و1.3 مليون برميل يوميًا ، من المنتظر أن يؤدي ذلك إلى تحسن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 9.6٪ و8.4٪ في عام 2026. من المتوقع في الوقت ذاته أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 1.8٪ خلال سنة 2024، مُعزَّزا بالاستهلاك الخاص والعام، وأن يبلغ معدل النمو حوالي 9٪ خلال عامي 2025–2026 مبرهنا على التعافي القوي في صادرات النفط. بالرغم من انخفاض عائدات النفط، من المتوقع أن تتوسع فوائض الميزان المالي والخارجي لتبلغ على التوالي 1.7٪ و4.1٪ من نسبة الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2024 وذلك نتيجة انخفاض الإنفاق العام والرأسمالي وانخفاض الواردات.

تخضع التوقعات لمخاطر كبيرة سواء في الاتجاه السلبي أو الإيجابي. برهنت الأزمة الأخيرة التي عصفت بمصرف ليبيا المركزي على هشاشة الوضع السياسي، الأمر الذي كان له تأثير مباشر وقصير المدى على الاقتصاد. يشكّل تحقيق الاستقرار السياسي والتوافق فرصة إيجابية كبيرة للاقتصاد الليبي وللمواطنين. يظل السعي إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الهيدروكربونات التحدي الرئيسي على المدى المتوسط. لا يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تقليص إيرادات الحكومة فحسب ولكنه يتسبّب في عبء مالي إضافي من خلال زيادة تكلفة الدعم. قد يتسبب تصاعد الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط في تعطيل التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات الأموال، بيد أنه قد يحقق عائدات غير متوقعة لليبيا من خلال ارتفاع أسعار النفط. قد تؤدي الكوارث المناخية الحادة إلى حدوث خسائر في الأرواح والحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية وانخفاض النمو وعدم استقرار مالي.

يقدم القسم الخاص بعنوان «تعزيز النمو وزيادة الإنتاجية» لمحة عامة عن محركات النمو الاقتصادي واتجاهات الإنتاجية في ليبيا سابقا. تسبّب الانتقال المتأزم الذي عانت منه ليبيا على امتداد أكثر من عقد من الزمن، في حدوث أثار مدمرة على الاقتصاد الليبي حيث قُدرت الخسائر بنحو 600 مليار دولار

أمريكي بقيمة الأسعار الثابتة المسجلة في 2015. قُدر سنة 2023 أن تبلغ نسبة الناتج المحلي الإجمالي لليبيا في ظل غياب الصراع معدلا أعلى بنحو 74٪ من الناتج المحقق. تكمن بعض التحديات الرئيسية التي تعيق ازدهار ليبيا على المدى الطويل في الاعتماد الكبير على قطاع النفط، وضعف التنويع، وانخفاض وتراجع الإنتاجية بسبب التخصيص غير الفعال لليد العاملة ورأس المال، وتدهور جودة الصحة والتعليم. ينبغي أن تتمحور الأولويات على المدى القصير حول تعزيز الأمن والحوكمة والاستقرار. مع بلوغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي مقدار 7,570 دولار (2023)، باتت ليبيا تُصنَّف كدولة ذات دخل متوسط أعلى ، ولكنها تظل متأخرة عن نظرائها في معظم مؤشرات التنمية. في ظل توجه العالم نحو اعتماد الطاقة الأنظف والأكثر استدامة، ينبغي أن تركز استراتيجية النمو في ليبيا على تعزيز القطاعات غير النفطية التي توفر فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية وذلك بهدف الحفاظ على مكانتها كدولة ذات دخل متوسط أعلى. يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص.

1

التطورات الاقتصادية الأخيرة

الصراع والتطورات المؤسسية

انتهت الأزمة الأخيرة التي شهدها مصرف ليبيا المركزي بتعيين محافظ ونائب محافظ ومجلس إدارة جديد. نجمت الأزمة، التي اندلعت في أغسطس 2024، على إثر تعيين محافظ مصرف ليبيا المركزي ومجلس إدارته مما أدى إلى توقف تدفقات النفط عبر حقول النفط الليبية بسبب دوافع سياسية. استمر الحصار النفطي لمدة شهر، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج اليومي بمقدار حوالي 0.45 مليون برميل يوميًا في ظل ذروته.

ظل مصرف ليبيا المركزي في قلب الصراع على السلطة، القائم بين الحكومات التي تعاقبت على البلاد والفصائل المتنافسة بسبب دوره في إدارة عائدات الهيدروكربونات والسياسات المالية. يعتبر مصرف ليبيا المركزي السلطة الرسمية المتلقية لأموال النفط الليبية، والتي تمر عبر شركة النفط الوطنية (NOC). يقوم المصرف بتوزيع هذه الأموال لتمويل حكومة الوحدة الوطنية (GNU) بالإضافة إلى رواتب وأجور الليبيين في جميع أنحاء البلاد. نتيجة لذلك، لعب مصرف ليبيا المركزي دورًا أكبر من الدور الذي تقوم به البنوك المركزية التقليدية في البلدان الأخرى، وأصبح مركزًا اقتصاديًا قويًا ضمن السياق الليبي. تم على مدار العام الماضي إحراز تقدم مهم على صعيد توحيد مصرف ليبيا المركزي، ومع ذلك استمرت الانتقادات بشأن غياب مجلس إدارة فعّال.

يمكن أن يساعد إنشاء هيكل حكومي موحد يعترف بمصرف ليبيا المركزي كمؤسسة مستقلة في القضاء على التأثير الواسع للأجندات السياسية على السياسة النقدية. يعد تعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطات المحلية، أمرًا ضروريا في تحقيق توافق حول الحوكمة الاقتصادية. إن تنفيذ تدابير تعزّز الشفافية والمساءلة داخل مصرف ليبيا المركزي أمر لا غنى عنه في استعادة ثقة المواطنين، وتعزيز السياسات النقدية، لتضع ليبيا في طريق التعافي الاقتصادي والاستقرار.

على الرغم من موافقة مجلس النواب (HoR) على ميزانية موحدة لعام 2024، إلا أن الخلافات نشأت بين الفصائل السياسية حول تنفيذها[1]. دعا مصرف ليبيا المركزي وغيره من

[1] لم تحظ ميزانية حكومة الوحدة الوطنية (GNU) بمصادقة مجلس النواب (HoR) منذ عام 2021، ومع ذلك تم تمويلها من خلال عائدات الهيدروكربونات عبر مصرف ليبيا المركزي (CBL)، في حين تم اعتماد ميزانية حكومة الاستقرار الوطني (GNS) من قبل مجلس النواب منذ عام 2022 لكنها يعوزها الوصول إلى عائدات الهيدروكربونات في البلاد. لم يتم اتباع العملية المعتادة في إعداد مشاريع الميزانيات التي تضمن المساءلة والشفافية في أي من الميزانيتين. تغطي حكومة الوحدة الوطنية (GNU) الرواتب وعمليات الدعم لجميع أنحاء البلاد، بينما لا تمتلك أي من هذه الهيئات خطة استثمار عام طويلة الأجل، علما أنه تم إلى حد كبير تعليق مشاريع تطوير وصيانة البنية التحتية مع مخاطر حدوث عواقب كارثية مثلما حصل خلال كارثة درنة سنة2023.

الشكل 1 • التفاوتات المكانية بين المناطق (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)

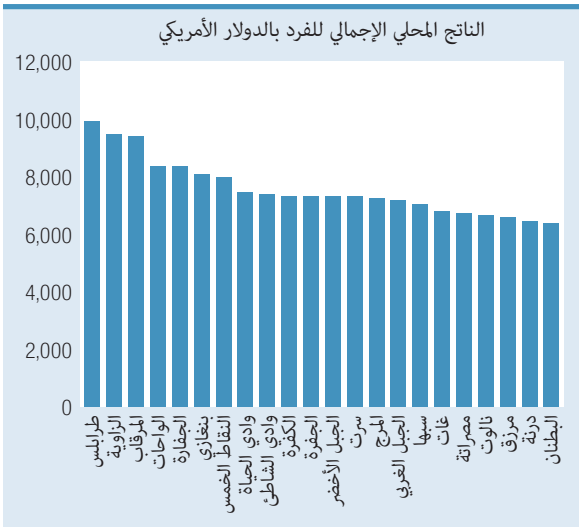

المصدر: تقرير البنك الدولي استنادًا إلى منهجية تقييم الأضرار والاحتياجات السريعة (RDNA).

الشكل 2 • معدلات البطالة

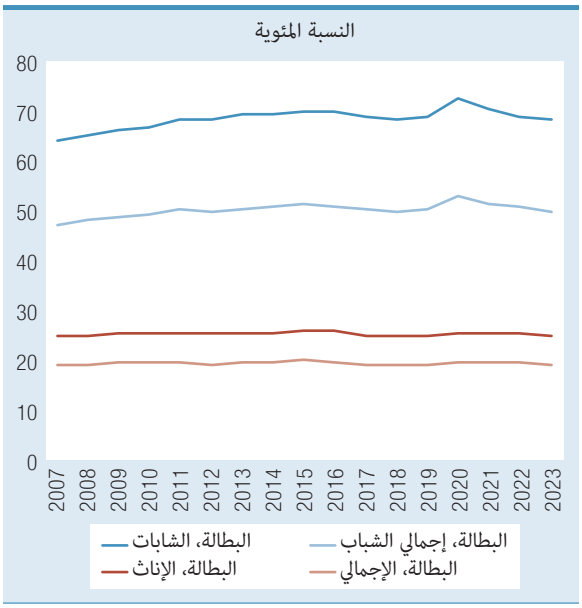

المصدر: تقرير منظمة العمل الدولية النموذجي.

الجهات الفاعلة خلال هذا العام إلى التفاوض على ميزانية موحدة تحظى بدعم المجتمع الدولي. صادق مجلس النواب (HoR) في يوليو 2024 على ميزانية موحدة قدرها 179 مليار دينار ليبي (37 مليار دولار أمريكي) تضمنت مشاريع تنموية تشمل جميع مناطق البلاد. ومع ذلك، واجهت الميزانية معارضة من قبل الفصائل السياسية بشأن ترتيبات التنفيذ المحددة، خاصة فيما يتعلق بالإيرادات والاستثمار العام.و تجري حاليًا مناقشات حول إعداد ميزانية موحدة لعام 2025.

هنالك تفاوتات كبيرة بين المناطق والفئات الاجتماعية في ليبيا. بلغ الفارق بين أغنى محافظة،وهي طرابلس، وأفقر المحافظات، مثل درنة والبطنان، حوالي 35 بالمئة سنة[2] 2023 (الشكل 1). علاوة على ذلك، بلغ معدل البطالة الوطني سنة 2023 ، 18.7 بالمئة، مع تسجيل أعلى معدل قدره 24.7 بالمئة لدى النساء (الشكل 2). ومع ذلك، يُقدّر أن 49.4 بالمئة من الشباب عاطلون عن العمل حيث تبلغ النسبة 68 بالمئة لدى الشابات. ظل معدل البطالة مستقراً نسبياً منذ الثورة، حيث يعمل 89 بالمئة من القوى العاملة الليبية في القطاع العام (استطلاع القوى العاملة لسنة 2022)، لكن النسبة تتجاوز معدل دول العالم العربي البالغ 24.5 بالمئة[3].

ظلت الحوكمة العامة في صميم ما تشهده البلاد من انقسام. لقد تميز الإرث المؤسسي في ليبيا تاريخياً باتخاذ القرارات على مستوى المركز، وبالضبابية التنظيمية، وبقطاع عام ضخم وعاجز عن التعامل مع التحديات. أدت الهيمنة الاقتصادية التاريخية للدولة إلى ظهور العديد من اللجان والوكالات والشركات القابضة والاحتكارات. بالرغم من الجهود الأولية التي بذلت في مجال خصخصة وتحرير الاقتصاد سنة 2003، لا يزال القطاع العام يعاني من عدم الكفاءة، ونقص الشفافية، وعدم التنسيق المناسب. تفاقمت الأوضاع في أعقاب الثورة حيث تعزّزت السلطات السياسية والإدارية المكرّرة والتفويضات غير الواضحة للكيانات المملوكة للدولة، مما زاد من تعقيدها بسبب انقسام البلاد. يستمر هذا الإرث المتجذر في طرح تحديات كبيرة أمام الحوكمة وقدرة المؤسسات في البلاد. حقّقت ليبيا نتائج أقل بكثير من المعدل الإقليمي المسجّل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في جميع مؤشرات الحوكمة العالمية لسنة 2022، خصوصًا في مجال «الاستقرار السياسي والعنف» (2.2–)، «جودة التنظيم» (2.1–)، «سيادة القانون» (1.8–)، و»فعالية الحكومة» (1.8–) (الشكل 3). أثر العجز المؤسسي المرتبط بالسلطات المنقسمة والنزاع المستمر على مدار عقد من الزمن على البنية التحتية العامة وتوافر الخدمات وسلامتها في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

بالرغم من التحسن المسجل في السنوات الأخيرة، فقد تدهور الوضع الأمني العام خلال هذا العام (الشكل 4). تضاعف عدد حالات العنف المسجلة خلال هذا العام (من 73 في 2023 إلى 157 حادثًا حتى أكتوبر 2024)، حيث بلغت الحوادث ذروتها

[2] مراقبة الاقتصاد في ليبيا، خريف 2023، البنك الدولي

[3] تقديرات منظمة العمل الدولية، يونيو 2024

الشكل 3 • مؤشرات الحوكمة العالمية

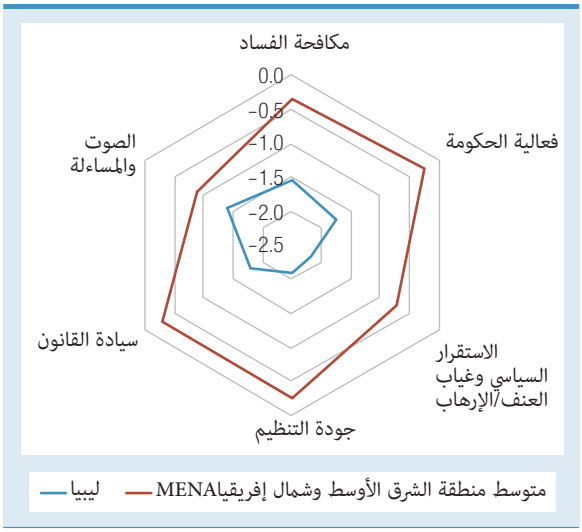

المصدر: البنك الدولي، 2022.

خلال شهري يوليو وأغسطس (الشكل 5) مما يشير إلى ارتباطها بأزمة المصرف المركزي الليبي.

النمو الاقتصادي وقطاع الهيدروكربونات

في أعقاب أزمة المصرف المركزي الليبي، انخفض إنتاج النفط بنسبة 8.5 بالمئة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2024. على إثر إغلاق الحقول النفطية الكبرى الذي أعلنت عنه السلطات في بنغازي في أواخر أغسطس إبان أزمة المصرف المركزي الليبي، شهد معدل إنتاج النفط انخفاضا متتاليا من 1.17 مليون برميل يومياً قبل الأزمة إلى 0.95 و0.54 مليون برميل يومياً خلال شهري أغسطس وسبتمبر. وبمجرد حل أزمة المصرف المركزي الليبي، عاد معدل إنتاج النفط إلى الارتفاع ليبلغ 1.3 مليون برميل يومياً في موفى شهر أكتوبر (بمعدل 1.09 مليون برميل يومياً خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2024). وعلى نحو مماثل، استقرت أسعار النفط خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2024 عند مستواها المسجل سنة 2023 وهو 80 دولارًا للبرميل الواحد مع تسجيل انخفاض ملحوظ في أغسطس وسبتمبر وأكتوبر من سنة 2024 وهو ما يمثل انعكاسا لتباطؤ الطلب العالمي على النفط، خصوصاً من الصين بالرغم من المخاطر الجيوسياسية المتزايدة (الشكل 6).

وفي الوقت ذاته، تشير نفقات الحكومة على الأجور إلى أن الاستهلاك الخاص ظل قويًا خلال الأشهر العشرة الأولى من 2024. يعمل حوالي 89 بالمئة من الليبيين في القطاع العام (استطلاع القوى العاملة 2022). ارتفع بند الرواتب والاجور في الموازنة بمقدار 15 بالمئة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 بسبب زيادة الأجور ودفع المستحقات المالية المتأخرة. وعليه، تشير هذه الزيادة الى ان الاستهلاك الخاص ظل قوياً خلال هذه الفترة. زادت النفقات الجارية للحكومة بنسبة 3.6 بالمئة، مما يدل على الدور الهام الذي تلعبه في تحديد أداء الأنشطة غير النفطية.

بالرغم من مأساة درنة، حافظ الأداء الاقتصادي سنة 2023 على زخمه القوي، معززا بإنتاج النفط وانتعاش الأنشطة غير

الشكل 4 • عدد الأحداث العنيفة في ليبيا (2011– أكتوبر 2024)

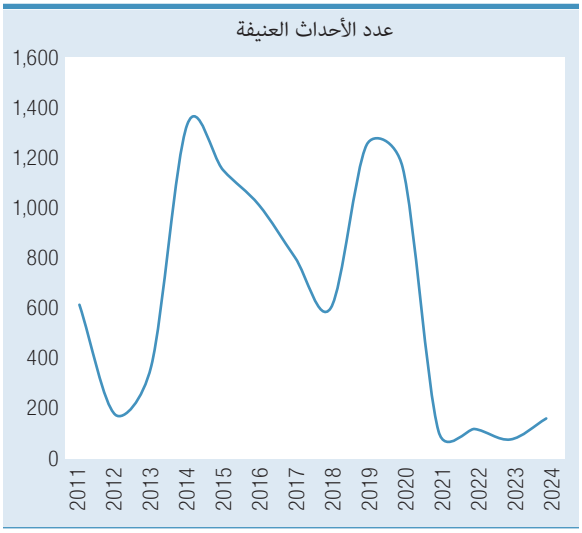

المصدر: مشروع بيانات موقع ونشاطات الصراع المسلح (ACLED).

الشكل 5 • عدد الأحداث العنيفة في ليبيا (شهريًا 2024)

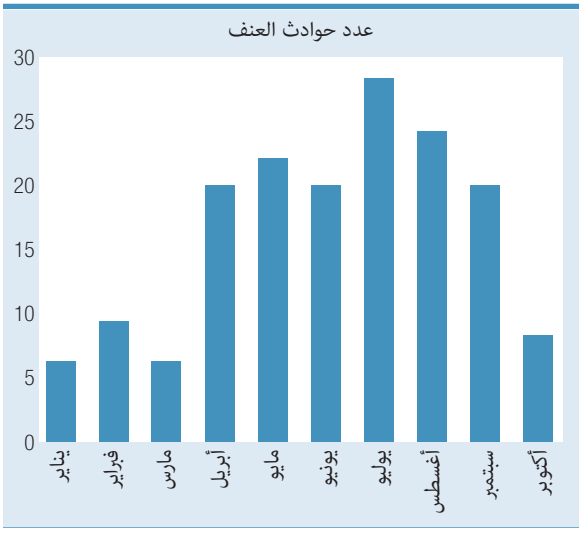

المصدر: مشروع بيانات موقع ونشاطات الصراع المسلح (ACLED).

الشكل 6 • تطورات الإنتاج الشهري للنفط والأسعار المتوسطة

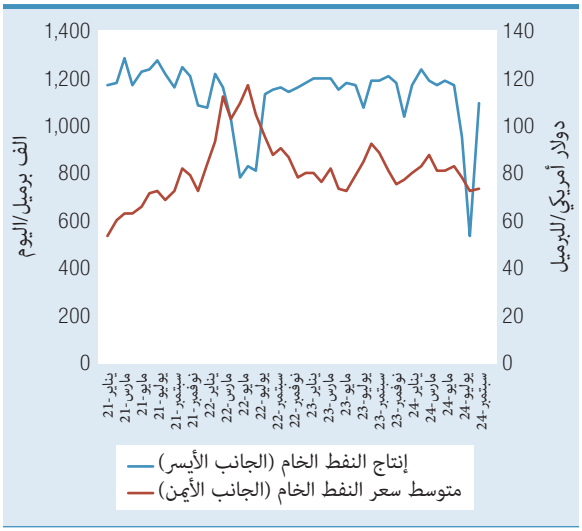

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)

الشكل 7 • أداء نمو الناتج المحلي الإجمالي

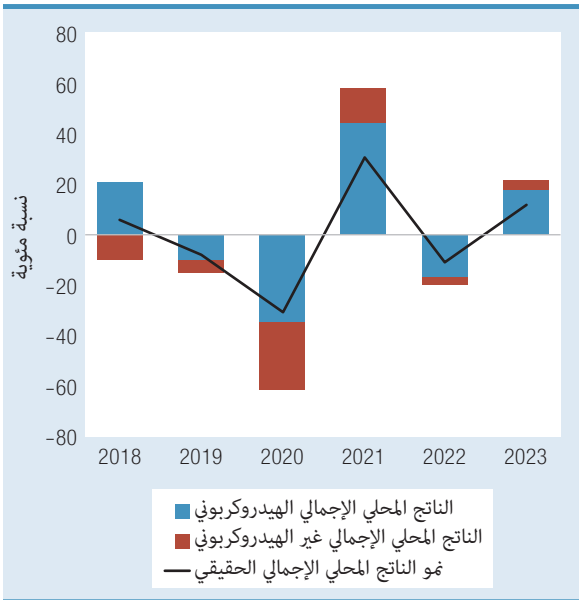

المصدر: صندوق النقد الدولي وحسابات البنك الدولي

المربع 1: نظام الدعم في ليبيا

شمل برنامج الدعم الذي شرعت ليبيا في اعتماده منذ سنة 1971 المنتجات الغذائية والطاقة الأساسية، فضلاً عن الخدمات العامة (المياه، الصرف الصحي، التعليم وجمع النفايات)، والأدوية وأعلاف الحيوانات. تم ضبط أسعار السلع الأساسية في حدود معقولة بهدف حماية المستهلكين من الصدمات الناجمة عن الارتفاع في الأسعار العالمية. بدأت محاولات إصلاح نظام الدعم خلال 2005–2010، ولكن سرعان ما تم التراجع عنها قبل ثورة 2011، بسبب الاستياء الاجتماعي. لا يزال نظام الدعم يشكل عبئًا على الميزانية العامة للدولة.

بالإضافة إلى التوظيف في القطاع العام، يظل الدعم والأسعار المضبوطة في ليبيا جزءًا من العقد الاجتماعي، حيث شكلت في المتوسط 9.3 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023 وفقًا لميزانية حكومة الوحدة الوطنية. يعد نظام الدعم في ليبيا غير فعال إلى حد كبير حيث يتم تهريب جزء كبير من الوقود المدعم إلى الدول المجاورة. يُقدّر تهريب الوقود من ليبيا بما لا يقل عن 5 مليارات دولار أمريكي سنويًا[a]. نظرًا إلى أن ليبيا تتمتع بقدرة تكرير محدودة، فهي تستورد أو «تبادل» الوقود وتبيعه للمواطنين بأسعار مدعمة. ارتفعت واردات الوقود من روسيا (بالأساس من خلال «مبادلة النفط») منذ فبراير 2023 بعد فرض الاتحاد الأوروبي حظرًا على المنتجات النفطية الروسية. تعد ليبيا ثالث أكبر مشترٍ للديزل الروسي في العالم والأول في العالم العربي. فضلا عن ذلك، توجد تقديرات تشير إلى أن تهريب الوقود من ميناء بنغازي قد زاد بشكل كبير منذ الحرب في أوكرانيا.

بالإضافة إلى التكلفة المالية المرتفعة، يساهم تهريب الوقود المدعم في حدوث نقص في كميات الوقود المخصص للسوق المحلية. مع إقرار سعر مدعم يبلغ 0.15 دينار ليبي للتر، بات الوقود في ليبيا يُعدّ ثاني أرخص وقود في العالم بعد إيران. وعلى النقيض من ذلك، يعتبر النقص في كميات الوقود شائعا في الجنوب، حيث بلغ سعر اللتر الواحد 7 دينار ليبي في السوق الموازية وذلك عند توفره. تعقد محادثات دورية بشأن إصلاح منظومة الدعم، وآخرها نظمت في يناير 2024، حيث أعلنت حكومة الوحدة الوطنية عن استبدال نفقات دعم الوقود بتحويلات نقدية. ومع ذلك، يعتبر إصلاح نظام الإيجار الاجتماعي وإعادة التوزيع تحديا صعبًا بالنسبة لحكومة تواجه عدم الاستقرار السياسي وولاية وتمثيلية محدودة.

يجب أن يقترن إصلاح نظام الدعم في ليبيا بتحويلات نقدية كافية. تشير دراسة للبنك الدولي حول إصلاحات نظام الدعم إلى أن دعم البنزين والكهرباء، الذي يشكل أكثر من 90 بالمئة من استهلاك الطاقة لدى الأسر ونفس حصة الإنفاق الحكومي على الدعم، يعد نظامًا غير عادل إلى حد كبير من الناحية المطلقة. يفوق معدل استفادة الفرد في فئة الدخل العليا من دعم الكهرباء والبنزين معدل استفادة الفرد في فئة الدخل الدنيا بثلاث مرات ونصف.

[a] مجلة الفاينانشل تايمز، أغينزا نوفا.

النفطية.[4] حقّق الناتج المحلي الإجمالي سنة 2023 نموا قدره 10.2 بالمئة نتيجة لزيادة إنتاج النفط الذي نما بنسبة 17 بالمئة، مما يعكس الأمن والاستقرار النسبيين خلال ذلك العام (الشكل 7). بلغ إنتاج النفط معدل 1.2 مليون برميل يوميًا، بعد أن كان 1.05 مليون برميل يوميًا سنة 2022، ولكنه لا يزال أقل بكثير من مستواه المسجل قبل النزاع وهو 1.7 مليون برميل يوميًا سنة 2010. تخطط الشركة الوطنية للنفط (NOC) إلى تحقيق معدل إنتاج قدره 2 مليون برميل يوميًا بحلول نهاية عام 2025. بناءً على ذلك، قامت حكومة الوحدة الوطنية بتخصيص ميزانيات أكبر لشركة النفط الوطنية، حيث بلغت حوالي 34 مليار دينار ليبي في 2022، 17 مليار في 2023، و7 مليار خلال العشر شهور الأولى من عام 2024. كما استأنفت ثلاثة من أكبر شركات النفط عمليات الانتاج خلال شهر أغسطس سنة 2023 بعد توقف دام عشر سنوات بسبب ظروف قاهرة. بالإضافة إلى ذلك، تمت المصادقة على انجاز مشاريع كبيرة سنة 2023، بما في ذلك مشروع حقل الغاز البحري بقيمة 8 مليارات دولار أمريكي، والذي يعد أكبر استثمار في قطاع الهيدروكربونات منذ ثورة 2011. من ناحية أخرى، انتعش القطاع غير الهيدروكربوني بنسبة 3.8 بالمئة سنة 2023، مقارنةً بانكماش بنسبة 3.7 بالمئة سنة 2022، مدفوعًا بالانتعاش المسجل في قطاع الخدمات (1.2 بالمئة) والزراعة (6.8 بالمئة).

المالية العمومية

بالرغم من انخفاض عائدات النفط، سجل الميزان المالي فائضًا نتيجة تراجع الإنفاق الحكومي.[5] وفقًا لبيانات السلطات الخاصة بالأشهر العشرة الأولى من عام 2024 (الشكل 8)، ارتفعت الإيرادات غير الهيدروكربونية من 0.9 بالمئة إلى 1.2 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي بفضل الزيادة في نسب الضرائب على الدخل والأرباح. ومع ذلك، لم تتمكن حصتها الهامشية في الإيرادات من تعويض الانخفاض الكبير في إيرادات الهيدروكربونات الذي تراجع بأكثر من 16 بالمئة خلال نفس الفترة، وهو ما يعكس انخفاضا في إنتاج النفط (من 43 بالمئة إلى 37 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي). وفي نفس الوقت، انخفض إجمالي الإنفاق العام بنسبة 7.5 بالمئة مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي، حيث تحمّل الإنفاق الرأسمالي العبء الأكبر من التخفيض (بانخفاض بنسبة 62 بالمئة) بينما ارتفع الإنفاق الحالي بنسبة 3.6 بالمئة نتيجة الزيادة في كتلة الأجور. استنادًا إلى هذه التطورات، بلغ الفائض المالي 4.6 مليار دينار ليبي (2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي).

يدل ذلك على تحسن طفيف في الوضع المالي، حيث أظهرت الحسابات الختامية لحكومة الوحدة الوطنية ميزانية شبه متوازنة سنة 2023، حيث بلغ العجز المالي 0.1 بالمئة من الناتج

الشكل8 • العمليات الحكومية (الحكومة الوطنية الموحدة)

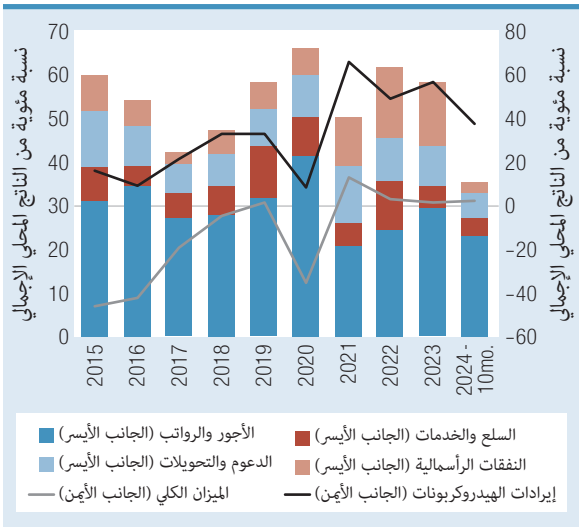

المصدر: السلطات الليبية (وزارة المالية، مصرف ليبيا المركزي)، تقديرات موظفي البنك الدولي

المحلي الإجمالي. انخفض إجمالي النفقات بنسبة 1.7 بالمئة سنة 2023، ليبلغ 125.7 مليار دينار ليبي، وهو ما اعتبر كافيًا لسد الفجوة الناتجة عن انخفاض الإيرادات الإجمالية التي تراجعت بنسبة 5.9 بالمئة حيث بلغت 125.5 مليار دينار ليبي. حدث هذا الانخفاض في الإيرادات نتيجة تراجع أسعار النفط، بالرغم من ارتفاع مستويات الإنتاج، في حين انخفض إجمالي الإنفاق ليعكس تقلص حجم الإنفاق الرأسمالي بنسبة 6.4 بالمئة. في ذات الوقت ، حافظت نفقات الدعم التي تشكل 16 بالمئة من إجمالي الإنفاق على مستواها المستقر (المربع 1).

القطاع الخارجي

سجل الفائض التجاري خلال النصف الأول من عام 2024، انخفاضا طفيفا بنسبة 1.8 بالمئة مقارنةً بنفس الفترة من عام 2023 (الشكل 9). تم تعويض الانخفاض في عائدات تصدير النفط، الذي بلغ 6 بالمئة (على أساس سنوي)، من خلال انخفاض واردات السلع، التي تراجعت بنسبة 10 بالمئة (على أساس سنوي). وشهدت الواردات انكماشا خلال النصف الأول من سنة 2024 نتيجة تشديد الحصول على العملات الأجنبية الذي تم

[4] المصدر: موقع مصرف ليبيا المركزي

[5] يشمل الانفاق الحكومي انفاق الموازنة وانفاق المؤسسات خارج الموازنة (النفط والكهرباء)

الشكل 9 • الميزان التجاري الشهري

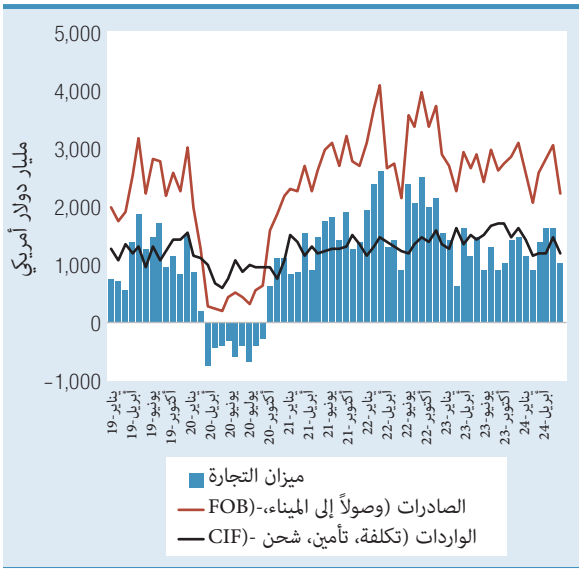

المصادر: بيانات التجارة الدولية (DOTS)، صندوق النقد الدولي (IMF).

الشكل 10 • ميزان المدفوعات والاحتياطيات الدولية

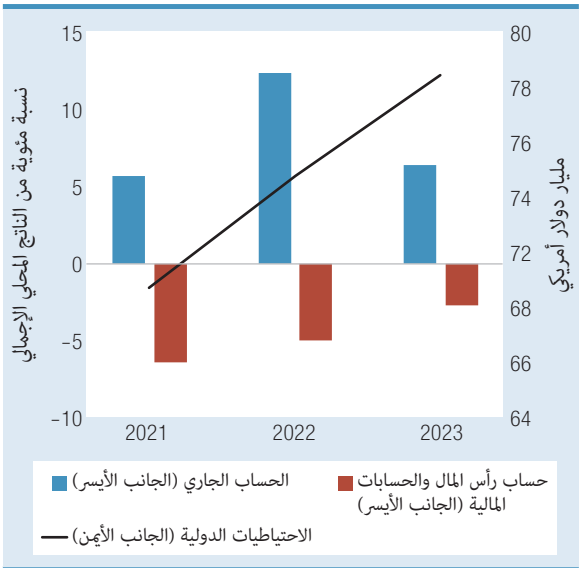

المصادر: صندوق النقد الدولي (IMF).

تطبيقه في فبراير 2024، إلى جانب توظيف رسوم على المعاملات بالعملات الأجنبية في مارس 2024، و انخفاض قيمة الدينار الليبي في السوق الموازية. من المتوقع أن تتعافى الواردات بعد تخفيف القيود على الوصول إلى العملات الأجنبية وتخفيض الرسوم الموظفة على المعاملات بالعملات الأجنبية في أكتوبر 2024. يشير استئناف كبرى شركات النفط (إيني، بي بي، ريبسول، وأو إم في) لأنشطة استكشاف النفط على التراب الليبي إلى حدوث تطورات واعدة في صادرات النفط وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلاد.

تقلص الفائض في الحساب الجاري سنة 2023 حيث بلغ 6.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 12 بالمئة في عام 2022. بالرغم من تسجيل انتعاش في إنتاج الهيدروكربونات، انخفضت فاتورة الصادرات بنسبة 16 بالمئة سنة 2023 بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. وفي الوقت ذاته، ساهم تجديد الإنفاق الاستثماري في قطاع الهيدروكربونات في زيادة الواردات بنسبة 2 بالمئة. ومع ذلك، ارتفعت الاحتياطيات من النقد الأجنبي من 74.1 مليار دولار أمريكي في موفى 2022 إلى 78.3 مليار دولار أمريكي في ختام 2023 (الشكل 10) وبقيت مرتفعة، وهو ما يعادل حوالي ثلاث سنوات من الواردات، وذلك بفضل الزيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الهيدروكربونات. أدت عودة ثلاث شركات نفطية كبرى بعد عقد من الزمن وتوقيع عقود كبيرة في قطاع الهيدروكربونات إلى زيادة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 260 بالمئة سنة 2023. ومع ذلك، وبرغم الانخفاض، تواجه ليبيا تدفقات هيكلية في رأس المال بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي وضعف القطاع المالي وإدارة النقد وسعر الصرف المحدودة، والأهم من ذلك قضايا الحوكمة ذات الجذور العميقة.

التضخم والقطاع النقدي

وفقًا للإحصاءات الرسمية، تباطأ التضخم حيث بلغ معدله 2% خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2024، مقارنة بـ 2.6% في نفس الفترة من عام 2023 و 5.7% في مارس 2022 بعد خفض قيمة العملة (الشكل 11). ارتفع معدل التضخم مدفوعًا أساسًا بأسعار المواد الغذائية الذي تسارع معدل ارتفاعها بنسبة4.1% في سبتمبر 2024 نتيجة صعوبة الوصول إلى العملات الأجنبية لتمويل عمليات الاستيراد (الشكل 12). إلا أن مؤشر الأسعار الرسمي يغطي أساسا منطقة طرابلس، مما يفسر جزئيًا انخفاض معدل التضخم بالرغم من تراجع قيمة الدينار الليبي في السوق الموازية خلال هذه الفترة.

لمواجهة انخفاض أسعار النفط العالمية والحفاظ على الاحتياطيات من النقد الأجنبي، ضيّق المصرف المركزي الليبي منذ بداية سنة 2024، عملية الوصول إلى العملات الأجنبية عبر تقييد إصدار خطابات الاعتماد وشراءات الأفراد للعملات الأجنبية (التعميم رقم 2، فبراير 2024).[6] وعلى نحو مماثل، تم في مارس

[6] كان فرع مصرف ليبيا المركزي في طرابلس هو الوحيد الذي يمكنه توفير العملات الأجنبية من خلال خطابات الاعتماد.

الشكل 11 • معدل التضخم وفقًا لمؤشر أسعار المستهلك (CPI)

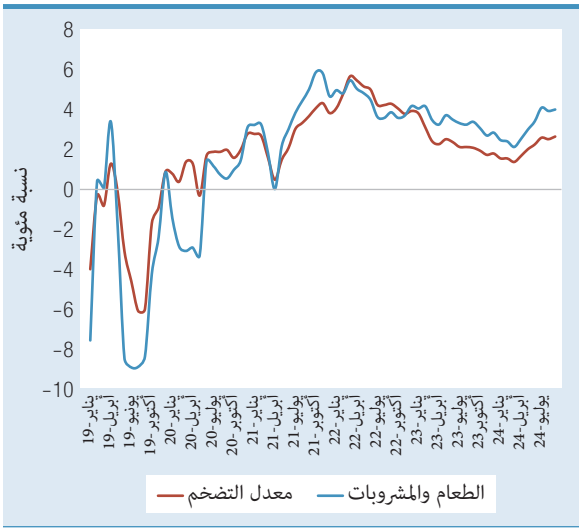

المصدر: مصرف ليبيا المركزي (CBL)، مصلحة الاحصاء و التعداد (BSC).

الشكل 12 • المساهمة في معدل التضخم وفقًا لمؤشر أسعار المستهلك (CPI)

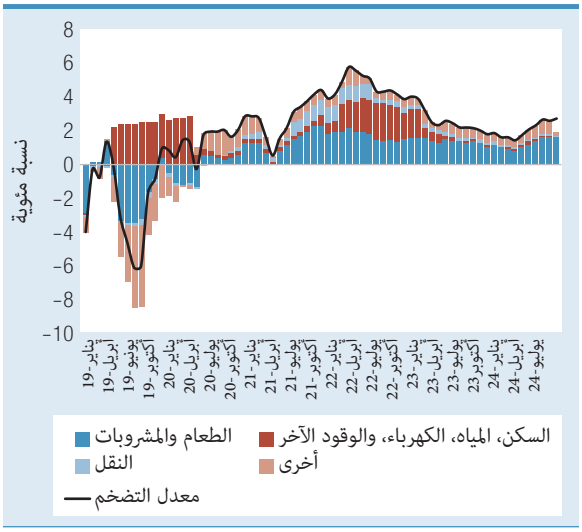

المصدر: مصرف ليبيا المركزي (CBL)، مصلحة الاحصاء و التعداد (BSC).

2024 فرض رسوم مؤقتة نسبتها 27٪ على جميع عمليات شراء العملات الأجنبية للحد من الوصول إلى العملات الأجنبية وزيادة إيرادات الدولة حتى موفى2024.[7] استمر عرض النقود (M2) والعملة خارج البنوك في النمو، حيث بلغ 31.8٪ (من سنة إلى سنة) خلال الربع الأول من عام 2024 و 37.6٪ في الربع الأخير من عام 2023. إلا أنه بعد صدور قرارات المصرف المركزي بشأن العملات الأجنبية، بدأت هذه الاتجاهات تظهر علامات التباطؤ، حيث بلغت نسبة النمو على التوالي 20.9٪ و 10.9٪ في يونيو 2024 (الشكلين 13 و 14). كما قام المصرف المركزي بتمديد فترة سحب الأوراق النقدية من فئة 50 دينار ليبي حتى مارس 2025.

أدى ذلك إلى اتساع الفجوة بين أسعار الصرف الرسمية والموازية (الشكل 15) وزيادة ضغوط السيولة مما عكس اتجاه التيسير النقدي، منذ خفض قيمة العملة في 2021. اتسعت الفجوة بين السوق الرسمية والموازية بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية وارتفاع حجم الإنفاق العام، وطباعة النقود المبلغ عنها في الشرق لتمويل مشاريع إعادة الإعمار، وزيادة واردات الوقود وتهريبه. في ذروة الحصار وأزمة المصرف المركزي، كان سعر الصرف في السوق الموازية أعلى بنسبة 69٪ عن السوق الرسمية[8] مقارنة بـ 3.9٪ عند أدنى مستوى بعد خفض القيمة في سبتمبر 2022. أدى حل أزمة المصرف المركزي وقرار مجلس النواب بتخفيض الرسم على العملات الأجنبية من 27٪ إلى 20٪ في بداية أكتوبر إلى تقليص الفجوة بين أسعار الصرف الرسمية والموازية بنسبة 32٪.

تبين هذه الدوامة أنه طالما لا توجد سياسات منسقة في مجال الاقتصاد الكلي والمال والنقد، سيستمر اتجاه انخفاض قيمة العملة وضغوط السيولة حيث سيظل الاقتصاد عرضة للصدمات. بالرغم من أن خفض قيمة العملة سنة 2021 إلى جانب عملية توحيد المصرف المركزي قد ساعدا في التيسير النقدي والنمو (مما قلل من ضغوط السيولة وأدى إلى التضخم سنة 2022، وقلص الفجوة بين أسعار الصرف الرسمية وغير الرسمية)، لا يزال الاقتصاد الليبي يعاني من نقص هيكلي في السيولة، خاصة في الجزء الشرقي من البلاد بسبب النزاع والوصول المحدود إلى العملة الأجنبية والنقد الليبي.[9] ومع ذلك، تم الإبلاغ بشكل منتظم عن حدوث عمليات طباعة كبيرة للعملة من قبل السلطات التي تتخذ من بنغازي مقرًا لها.

[7] في أغسطس، تم نشر نفس القرار في الجريدة الرسمية للمرة الثانية منذ مارس الماضي، في حين حكمت ثلاث محاكم بعدم قانونيته. وقد قرر مجلس النواب في أوائل أكتوبر 2024 تخفيض ضريبة العملات الأجنبية إلى 20 بالمئة.

[8] تستخدم ليبيا سعر صرف ثابتًا مرتبطًا بحقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي كمرساة اسمية رئيسية.

[9] قام مصرف ليبيا المركزي خلال العشرة أشهر الاولى من العام 2024 بتوزيع 52.8 مليار دينار ليبي على البنوك التجارية المتواجدة في كافة المدن.

الشكل 13 • ضغوط السيولة

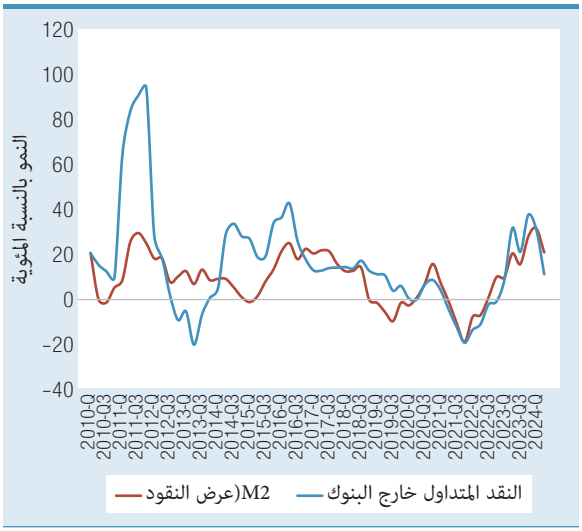

المصدر: مصرف ليبيا المركزي (CBL).

الشكل 14 • عرض النقود ومكوناته

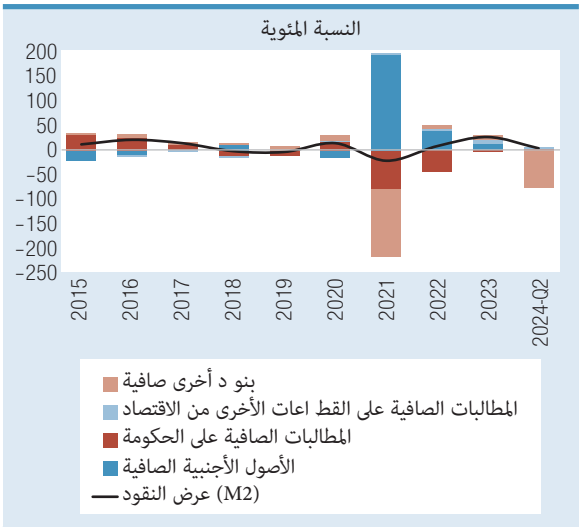

المصدر: مصرف ليبيا المركزي (CBL)، حسابات موظفي البنك الدولي

الشكل 15 • معدل صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي الشهري (معدل الفترة)

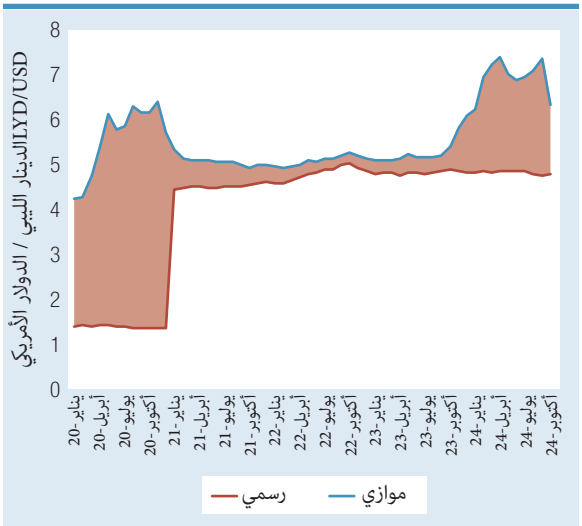

المصدر: مصرف ليبيا المركزي (CBL)، صفحة الفيسبوك لسوق العملات السوداء.

2

التوقعات والمخاطر

لتوقعات الاقتصادية لليبيا مرتبطة بشكل وثيق بسوق النفط العالمي نظرًا لاعتمادها الكبير على قطاع النفط والغاز الذي يشكل حوالي 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و97٪ من إيرادات الحكومة، و94٪ من الصادرات. وبناءً عليه، فإن آفاق الاقتصاد الليبي تعتمد إلى حد كبير على استقرار إنتاج النفط وتطورات أسواق النفط العالمية. غالبًا ما يتحدد الأول بظروف الأمن والاستقرار المحلية، في حين يعتمد الثاني على التوقعات العالمية والإقليمية (المربع 2).

وبناءً عليه، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الليبي بنسبة 2.7٪ سنة 2024 بسبب انخفاض الأنشطة في قطاع النفط. من المتوقع أن يصل معدل إنتاج النفط إلى 1.1 مليون برميل يوميًا سنة 2024، وهو أقل بنسبة 6.1٪ من المعدل المسجل سنة 2023 البالغ 1.2 مليون برميل يوميًا، ومن المنتظر أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.7٪ هذا العام (الشكل 16). مع تعافي إنتاج النفط خلال عامي 2025–2026 ، ليبلغ على التوالي 1.2 و 1.3 مليون برميل يوميًا ، من المتوقع أن ينتعش نمو الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 9.6 ٪ و 8.4٪ في عام 2026. من المتوقع في الوقت نفسه أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 1.8٪ في عام 2024 بسبب ارتفاع الاستهلاك الخاص والعام، بمعدل يبلغ حوالي 9% خلال عامي 2025–2026، مما يعكس التعافي القوي لصادرات النفط.

من المتوقع أن يظل التضخم في طرابلس منخفضًا على المدى المتوسط.[10] نتيجة حل أزمة المصرف المركزي الليبي وتخفيف القيود المفروضة على الوصول إلى العملات الأجنبية من خلال إصدار خطابات الاعتماد وتخفيض الرسوم الموظفة على المعاملات، من المتوقع أن يظل التضخم تحت السيطرة ومنخفضًا نسبيًا بحوالي 2.6٪ خلال فترة التوقعات (الشكل 17). كما أن تراجع أسعار السلع العالمية ونظام الدعم السخي، وندرة العملات الأجنبية في ليبيا التي تحمي الأسر والشركات من الضغوط التضخمية المستوردة ستساهم في تثبيت هذا الانخفاض.

من المنتظر أن يتحسن الوضع الجبائي خلال سنة 2024 كما سيتواصل هذا التحسن خلال عامي 2025 و 2026 (الشكل 18). مع انكماش معدل الإنفاق العام نتيجة الانخفاض الكبير في نفقات رأسمال، من المتوقع أن يسجل الميزان المالي فائضًا بنسبة 1.7٪ من إجمالي الناتج المحلي بالرغم من انخفاض إيرادات النفط. من ناحية أخرى، من المتوقع أن يستمر الإنفاق الحالي في مساره التصاعدي، معزّزا بالأجور والرواتب في حين من المنتظر أن تظل الإيرادات الضريبية منخفضة خلال فترة التوقعات (أقل من 2٪ من إجمالي الناتج المحلي). سيسهم تنفيذ الميزانية الموحدة في 2025 في تحسين جهود التوحيد المالي وتعزيز تدابير المصداقية والشفافية.

وعلى نحو مماثل، من المتوقع أن يتسع فائض الحساب الجاري ليبلغ4.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2024 نتيجة

[10] توقعات التضخم تعتمد على مؤشرات التضخم الرسمية والتي تغطي طرابلس فقط

المربع 2: التوقعات العالمية والإقليمية وسوق النفط

يشهد الاقتصاد العالمي حاليا فترة استقرار بعد عدة سنوات من الصدمات السلبية. من المتوقع أن يظل النمو العالمي خلال هذا العام ثابتًا عند نسبة 2.6٪ بالرغم من تصاعد التوترات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الفائدة، قبل أن يرتفع مجددا ليبلغ 2.7 ٪ في 2025–2026 (الشكل B.1) مع توسعات معتدلة في مجال التجارة والاستثمار. من المتوقع أن يتباطأ التضخم العالمي بمعدل أقل من المتوقع سابقًا، ليبلغ 3.5٪ خلال هذا العام. من المرجح أن تظل البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة وأسواق المال الناشئة والاقتصادات النامية (EMDEs) حذرة عند تخفيف السياسات. بناءً على ذلك، من المتوقع أن تظل أسعار الفائدة أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة وذلك لفترة طويلة. بالرغم من بعض التحسن، إلا أن التوقعات تظل ضعيفة. من المنتظر أن يكون النمو العالمي خلال فترة التوقعات أقل بنصف نقطة مئوية تقريبًا من معدل فترة 2010–2019، مع تباطؤ في وتيرة التوسع في الاقتصادات التي تشكل أكثر من 80٪ من سكان العالم. من المتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصادات الناشئة والنامية (EMDE) من 4.2٪ سنة 2023 إلى 4٪ سنة 2024.

من المنتظر أن يرتفع النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) إلى 2.5٪ في 2024، بعد أن تباطأ إلى 1.9٪ سنة 2023. إن هذا الانتعاش المسجل في النمو سنة 2024 يخفي تفاوتات مهمة داخل المنطقة. بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي (GCC)، من المتوقع أن يساعد إنهاء خفض الإنتاج الإضافي للنفط بدءًا من أكتوبر 2024 في زيادة النمو من0.7٪سنة 2024 إلى 2٪ سنة 2024. كما يتوقع أن يتباطأ النمو في كل من الدول النامية المصدرة للنفط، مع تسجيل انخفاض طفيف من 3.3٪ سنة 2023 إلى 3.1٪ سنة 2024 وفي الدول النامية المستوردة للنفط مع تسجيل تراجع من 3.1٪ سنة 2023 إلى 2.7٪ سنة 2024. يعكس انخفاض النمو في هذه الدول تأثير الصراع على هذه الاقتصادات مما يزيد من تفاقم نقاط ضعفها السابقة.

من المتوقع أن يبلغ معدل سعر النفط 80 دولارًا للبرميل في سنة 2024، أي أقل بنحو 3 دولارات للبرميل عن العام الماضي، مع إمكانية أن تتمحور الأسعار حول 75 دولارًا لبقية العام قبل أن تنخفض إلى 73 دولارًا للبرميل في 2025 ثم 72 دولارًا للبرميل في سنة 2026. (الشكل B.2). تعتمد هذه التوقعات على عدم حدوث تصعيد طويل الأمد في النزاعات المسلحة المستمرة، وعلى تباطؤ في نمو الطلب على النفط، وسوق النفط المزود بشكل جيد. في الواقع، وفقًا لهذه الافتراضات الأساسية، من المتوقع أن يتجاوز عرض النفط العالمي الطلب بمقدار 1.2 مليون برميل يوميًا في العام المقبل—وهذا المستوى من فائض العرض لم يتم تجاوزه إلا أثناء الإغلاقات المرتبطة بجائحة كوفيد19- في 2020 وخلال انهيار أسعار النفط في 1998.

الشكل B.1 • آفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي وناتج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

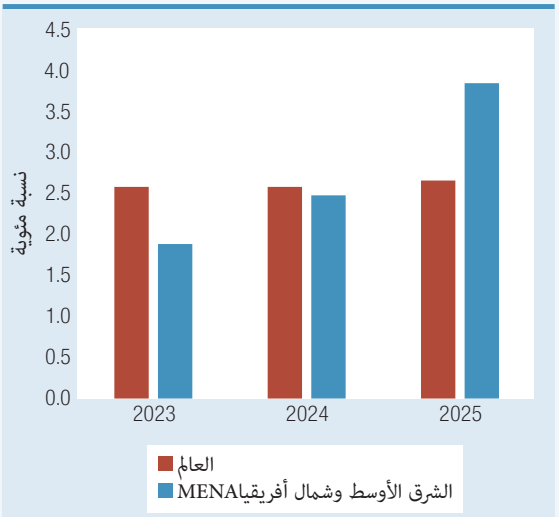

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، يونيو 2024؛ تحديث اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أكتوبر 2024.

الشكل B.2 • توقعات أسعار النفط

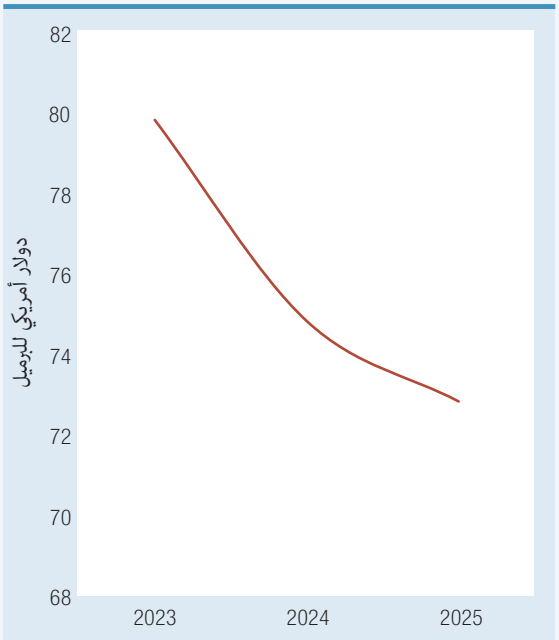

المصدر: آفاق أسواق السلع، أكتوبر 2024.

الشكل 16 • توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي والمساهمات

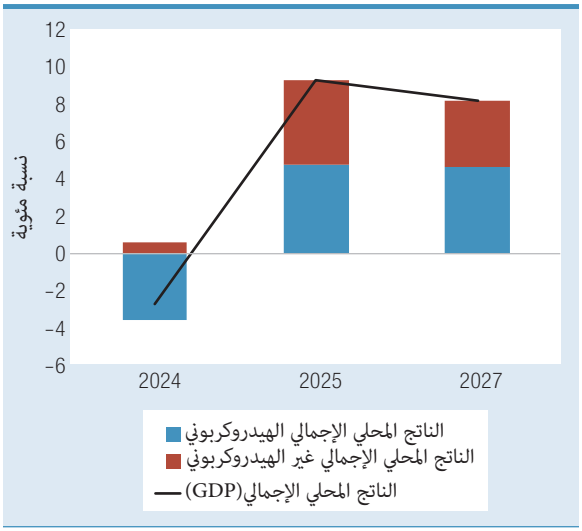

المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي.

الشكل 17 • معدلات التضخم وأسعار السلع العالمية

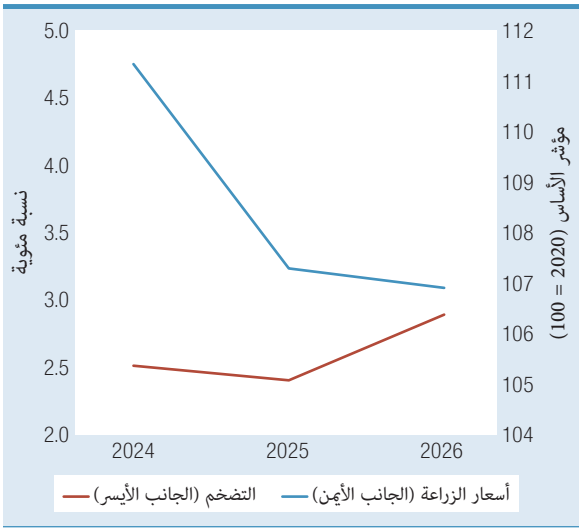

المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي؛ آفاق أسعار السلع، أكتوبر 2024.

الشكل 18 • الميزانية المالية (2024–2026)

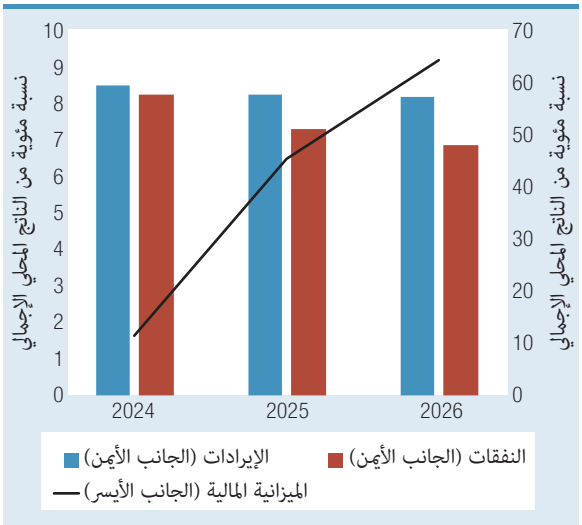

المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي.

الشكل 19 • الميزان الخارجي (2024–2026)

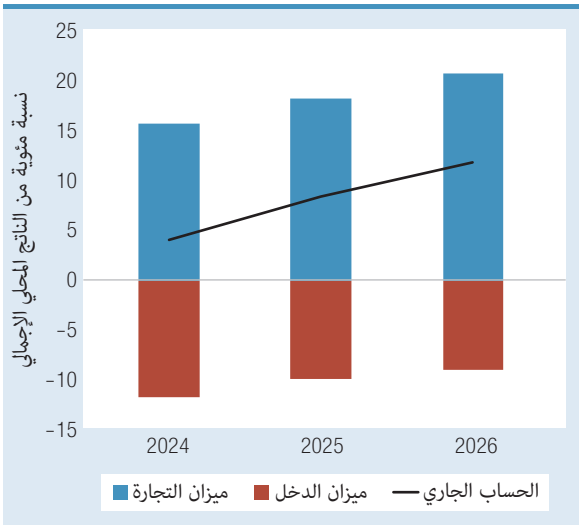

المصدر: حسابات موظفي البنك الدولي.

انخفاض الواردات (الشكل 19). من المتوقع أن تنخفض واردات السلع بنسبة 10٪ لتعكس صعوبة في الوصول إلى العملات الأجنبية وخطابات الاعتماد خلال معظم شهور العام. سيعوض هذا الانخفاض في فاتورة الواردات بتراجع إيرادات الصادرات التي من المتوقع أن تنخفض بنسبة 8٪. من المتوقع خلال عامي 2025 و 2026 أن يعزز تعافي صادرات النفط وضع الميزان الخارجي ليبلغ على التوالي 8.3٪ و 11.7٪ من إجمالي الناتج المحلي.

التوقعات معرضة لمخاطر سلبية ومفاجئات إيجابية كبيرة.

تسلط الأحداث الأخيرة المتعلقة بالمصرف المركزي الضوء على هشاشة الوضع السياسي الذي كان له تأثير مباشر على الاقتصاد في المدى القصير. إن آفاق الاستقرار السياسي والتوافق ستكون من العوامل الإيجابية الحاسمة بالنسبة للاقتصاد الليبي وللمواطنين. يكمن التحدي الاقتصادي الرئيسي على المدى المتوسط في التنوع وتقليل الاعتماد على الهيدروكربونات التي تشكل مصدرًا للهشاشة داخليًا (الاعتماد على الوضع السياسي) وخارجيًا (التطورات في الأسواق الدولية). إن انخفاض أسعار النفط لا يقلل من إيرادات الحكومة

الجدول 1 • المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية للفترة الممتدة من 2021 إلى 2026

	2021	2022	2023	2024	2025	2026
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحسب أسعار السوق الثابتة	28.3	-8.3	10.2	-2.7	9.6	8.4
الزراعة	6.0	10.0	6.8	-1.2	1.3	1.2
الصناعة	45.0	-17.0	17.8	-5.9	8.0	8.0
الخدمات	9.2	-1.9	1.2	3.2	12.9	9.7
التضخم (مؤشر أسعار الإستهلاك)	2.8	4.6	2.3	2.5	2.4	2.9
ميزان الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)	16.1	21.2	3.0	4.1	8.4	11.7
التوازن المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	12.5	2.7	-0.1	1.7	6.5	9.2
نمو الناتج المحلي الإجمالي للنفط	45.0	-17.0	17.8	-6.1	8.4	8.3
نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	13.7	-3.9	3.8	1.8	11.1	8.5
الناتج المحلي الإجمالي بالعملة الأمريكية (ملايين الدولارات)	34,447	43,304	45,079	42,913	50,329	55,565

فحسب، بل سيضيف أيضًا عبئًا ماليًا من خلال زيادة تكلفة الدعم. قد يؤدي تصاعد النزاعات الإقليمية إلى تعطيل التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات المالية، لكنه قد يخلق أيضًا عوائد غير متوقعة لليبيا من خلال ارتفاع أسعار النفط. قد تتسبب الكوارث المناخية الحادة في خسارة أرواح بشرية، وتدمير كبير للبنية التحتية وتباطؤ النمو وعدم استقرار مالي.

3

محور تركيز خاص: استقرار النمو وتعزيز الإنتاجية

يعرض هذا القسم نبذة عن محركات النمو الاقتصادي في ليبيا واتجاهات الإنتاجية في الماضي .ألحق النزاع المستمر على مدى منذ أكثر من عقد من الزمن ضررا بالغا بالاقتصاد الليبي، يُقدّر بحوالي *600* مليار دولار أمريكي بحسب أسعار *2015* الثابتة. حسب تقديرات سنة *2023*، كان من المتوقع أن يبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا لو لم يكن هناك نزاع معدلا أعلى بنسبة *74%* مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي الفعلي .تكمن بعض التحديات الرئيسية التي تعوق ازدهار ليبيا على المدى الطويل في الاعتماد الكبير على قطاع النفط وضعف التنوع الاقتصادي وانخفاض المستمر للإنتاجية نتيجة التوزيع غير الكفء للعمالة ورأس المال وتدهور جودة التعليم .يجب أن تتركز الأولوية على المدى القصير على تعزيز الأمن والاستقرار . مع بلوغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي *7,570* دولار أمريكي (*2023*)، باتت ليبيا تُصنّف كدولة ذات معدل دخل متوسّط أعلى، ومع ذلك ظلت متأخرة عن نظرائها في العديد من مؤشرات التنمية .يجب أن تتركز استراتيجية النمو في ليبيا في ظل التحول العالمي نحو اعتماد الطاقة النظيفة والخضراء على تعزيز القطاعات غير النفطية التي توفر فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية وذلك بهدف الحفاظ على وضعها كدولة ذات معدل دخل متوسّط أعلى.

المرحلة الأولى من مراحل التنمية

تأثر مسار الاقتصاد الليبي خلال العقود الثلاثة الماضية بشكل كبير بالعقوبات الدولية والديناميكيات السياسية و تقلبات سوق النفط (الشكل 20) .بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي خلال التسعينيات 1.1% فقط، حيث تأثر جزئياً بالعقوبات التي جمّدت الأصول الليبية وفرضت حظرًا على معدات النفط وقطع الغيار .مع رفع العقوبات في أوائل الألفينيات، تحسّن نمو الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ما قدره 4.3% بين عامي 2000 و2010، بسبب ارتفاع معدلات الإنتاج النفطي والصادرات والإيرادات .بعد سقوط نظام القذافي سنة 2011، أدت الاضطرابات السياسية في ليبيا إلى تفكك المؤسسات واندلاع صراع حول الموارد النفطية .بالرغم من جهود الوساطة الدولية، تعثّر الأداء الاقتصادي بسبب الانخفاض الجزئي في إنتاج النفط ً نتيجة الحصار وارتهان المحطات النفطية الرئيسية من قبل الفصائل المتناحرة، والهزّات الخارجية مثل جائحة كوفيد-19 والأزمة الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا، الأمر الذي تسبّب في حدوث معدل انكماش سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.3% بين عامي 2011 و2023.

ألحق عقد من النزاع العنيف ضررا بالغا بالاقتصاد الليبي. حيث انحرف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي للفرد في ليبيا منذ 2011، وبشكل كبير عن اتجاهات النمو في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى، وبالمقارنة مع الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات (FCV) والدول ذات الدخل المماثل (الشكلان 21 و22) .تكشف تقديرات البنك الدولي أنه كان من الممكن في سنة 2023 أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا مستوى أعلى بنسبة قدرها 74% لو لم يحدث نزاع، لتبلغ 118 مليار دولار أمريكي بدلاً من 68 مليار دولار أمريكي الذي سُجل بالفعل (بحسب أسعار 2015 الثابتة).يُقدّر إجمالي الخسائر

الشكل 20 • عقود من العقوبات الدولية، وعدم الاستقرار السياسي وتقلبات أسعار النفط

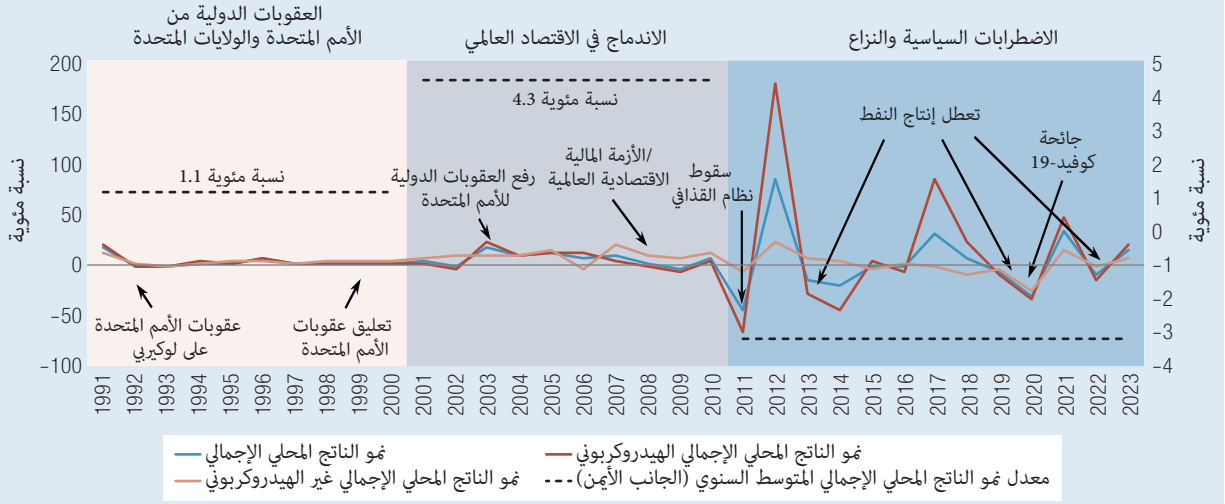

المصدر: الأمم المتحدة، تقديرات موظفي البنك الدولي وحساباتهم.

الاقتصادية خلال الفترة من 2011 إلى 2023 بحوالي 600 مليار دولار أمريكي بحسب أسعار 2015 الثابتة، أي نحو 7 مرات من قيمة الناتج المحلي الإجمالي قبل النزاع في عام 2010 (انظر المربع 3).

أصبح الناتج المحلي الإجمالي لليبيا أكثر تقلبًا بسبب الحصار وحوادث النزاع. حيث ارتفعت تقلبات النمو التي تم قياسها باستخدام الانحراف المعياري[11] لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة 465%، حيث نمت من 6% خلال الفترة 2000–2010 إلى 34% في الفترة 2011–2023.بلغ الانحراف المعياري لنمو الإنتاج في ليبيا بين عامي 2011 و2023، أعلى نسبة بنحو 926%

[11] يقيس الانحراف المعياري الفرق وتذبذب النمو حول المتوسط خلال فترة الدراسة

الشكل 21 • الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا ومجموعات الدول الأخرى (100 = 2010)

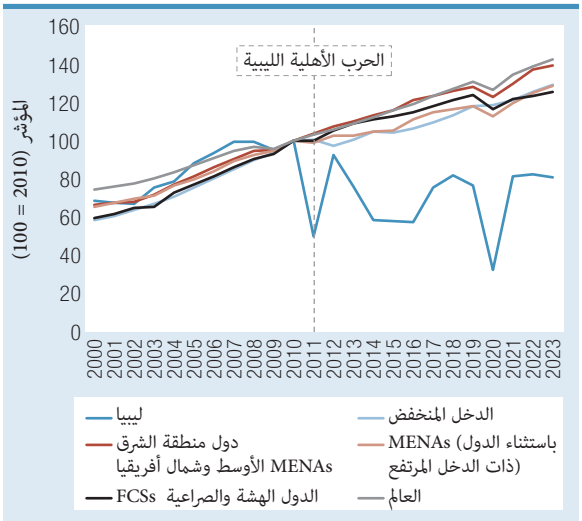

المصدر: مؤشر البنك الدولي ملاحظة: MENA تعني منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. FCSs تعني الدول في الحالات الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

الشكل 22 • الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في ليبيا ومجموعات الدول الأخرى (100 = 2010)

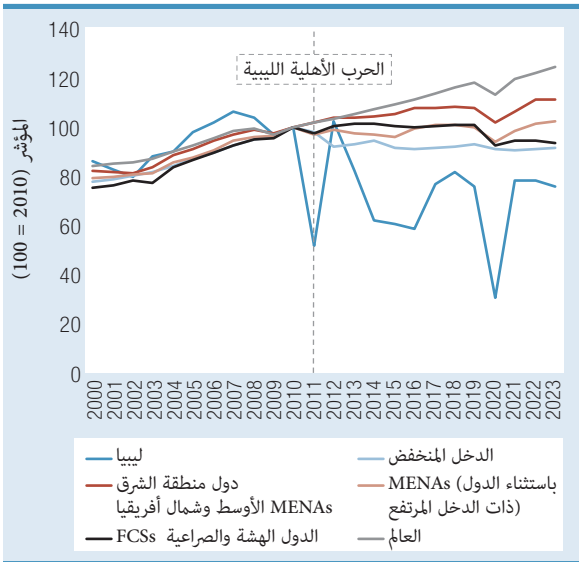

المصدر: مؤشرات البنك الدولي، تقديرات وحسابات موظفي البنك الدولي.

المربع 3: تقدير تكلفة النزاع على الاقتصاد الليبي

تُستخدم منهجية التحكم الاصطناعي (SCM)التي طوّرها أبادي وغارديزابال (2003) وتوسع فيها أبادي وآخرون (2010، 2015)، لتقدير الناتج المحلي الإجمالي الافتراضي لليبيا، مما يوفر فهماً جيداً للأثر الاقتصادي في ظل غياب النزاع .من المعترف به أن هذه صورة جزئية ودالة عن التدمير الهائل الذي خلفه النزاع، بما في ذلك معاناة اللاجئين، وتخريب البنية التحتية المادية والاجتماعية، وتدهور المخزون السكني، والمؤسسات، وفقدان رأس المال البشري، وتأثير النزاع على الصحة العقلية والجسدية للمجتمعات المتأثرة.

تتكون منهجية التحكم الاصطناعي SCM في البحث عن مزيج مرجح من البلدان التي تشبه قدر الإمكان الخصائص الاقتصادية للبلد خلال الفترة ما قبل النزاع، وذلك لإنشاء اقتصاد اصطناعي بغرض التنبؤ بكيفية أداء البلد في حال غياب النزاع[a]. استنادًا إلى تحليل مجموعة بيانات عبر البلدان للفترة بين 1995 و2010، تشبه ليبيا الاصطناعية 8 دول، مع وضع الأوزان بين قوسين: الكويت (0.35)، زيمبابوي (0.219)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (0.212)، إستونيا (0.118)، أوكرانيا (0.043)، الأرجنتين (0.025)، إندونيسيا (0.017)، وتركيا (0.015)

شهد الناتج المحلي الإجمالي لليبيا انخفاضًا كبيرًا بعد اندلاع الأزمة الليبية سنة 2011، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي الفعلي إلى حدود 42 مليار دولار أمريكي بينما كان من المقدّر ان يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الافتراضي، في حال عدم وقوع النزاع، 90 مليار دولار أمريكي (الشكل B.3). انعكاسًا للضغط الاقتصادي الممتد نتيجة النزاع، اتسع الفارق بين مستويات الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والافتراضي في السنوات التالية. في سنة 2023، كان من المفترض أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لليبيا في ظل غياب النزاع (الافتراضي) مستوى أعلى بنسبة قدرها 74% من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (أي 118 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 68 مليار دولار أمريكي، بحسب الأسعار الثابتة لعام 2015).

يبين جمع الفروق بين الناتج المحلي الإجمالي الافتراضي والفعلي بين عامي 2011 و2023 أن الخسائر الاقتصادية التراكمية تبلغ 600 مليار دولار أمريكي بحسب الأسعار الثابتة لعام 2015، وهو ما يعادل حوالي 7 مرات من قيمة الناتج المحلي الإجمالي الليبي التي سُجلت قبل النزاع في سنة 2010، مما يبرز التأثير المدمر للنزاع على النشاط الاقتصادي في ليبيا.

الشكل B.3 • الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، الناتج المحلي الإجمالي الافتراضي، والخسارة الاقتصادية

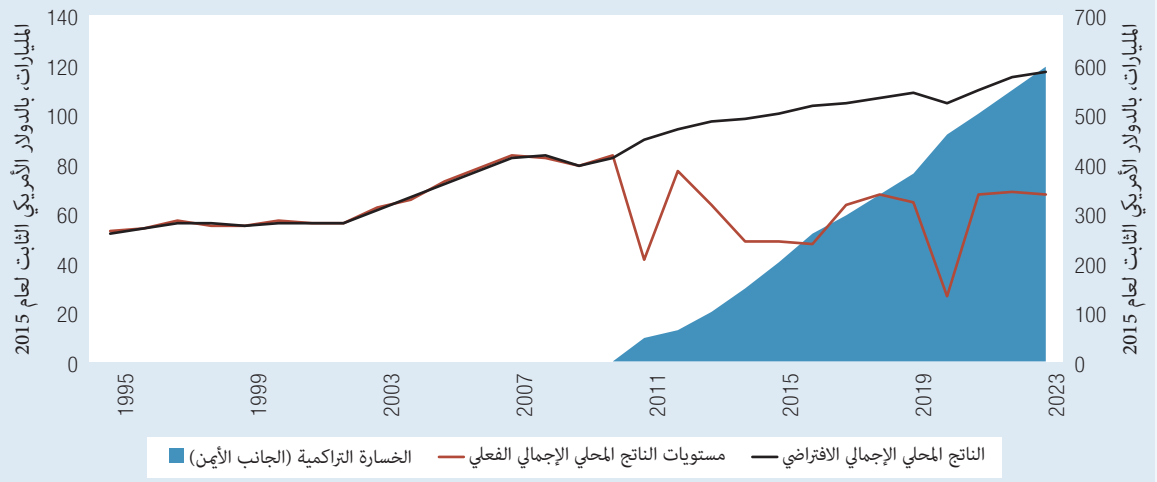

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، مركز السلام المنهجي، صندوق النقد الدولي، تقديرات موظفي البنك الدولي.

[a] تتضمن قائمة المتغيرات التي تحدد خصائص الاقتصاد الوطني، بشكل عام، هيكل الاقتصاد (مثل حصة الصناعة والخدمات والزراعة، والانفتاح التجاري)، وحالة المؤسسات والديموغرافيا، بالإضافة إلى المؤشرات التقليدية لحساب النمو مثل مخزون رأس المال المادي والبشري.

من القيمة المتوسطة لنظرائها الهيكليين والطموحين، في حين كان نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أكثر تقلبًا بنسبة 257% (الشكل 23).(الملحق 1 يوفر تفاصيل حول اختيار النظراء الهيكليين والطموحين).

في الوقت الذي حافظت فيه ثروة ليبيا النفطية على تصنيف البلاد كدولة ذات دخل متوسط عالٍ منذ بداية النزاع، ظل تطورها في العديد من الجوانب يشبه تطور الدول ذات الدخل المنخفض والهشة. سجلت ليبيا بين عامي 2011 و 2023 تراجعا

الشكل 23 • تقلب الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في ليبيا والأقران الهيكلية والطموحة (2023–2000)

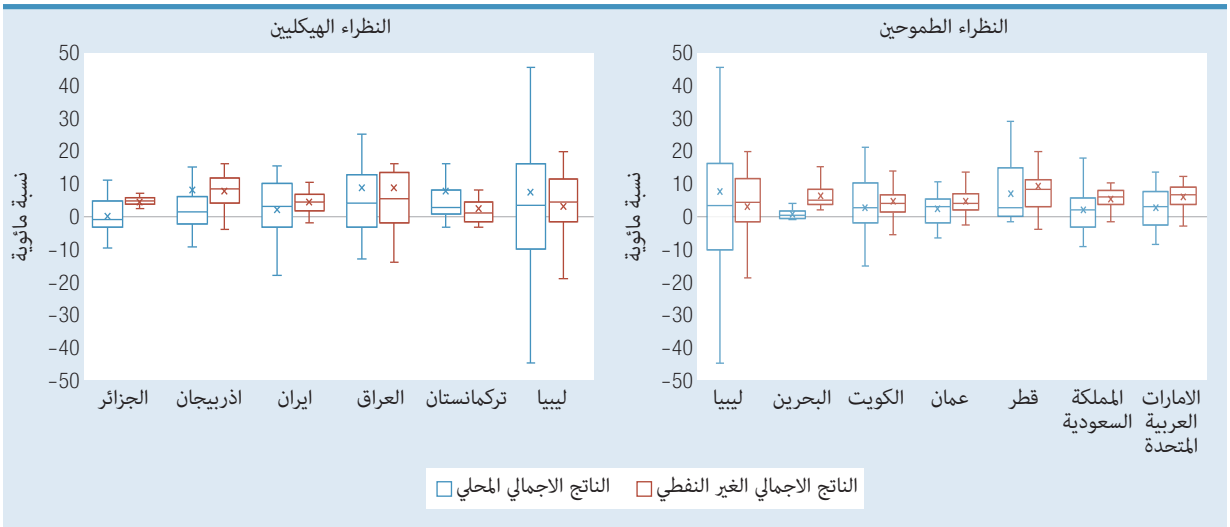

المصدر: صندوق النقد الدولي، حسابات موظفي البنك الدولي.

كبيرا في أدائها فيما يتعلق بالقدرة المؤسساتية وبيئة الأعمال، بما في ذلك المؤشرات الرئيسية مثل مكافحة الفساد، والاستقرار السياسي، وسيادة القانون، والوصول إلى الكهرباء مقارنةً بمعدل مجموعة الدخل الخاص بها (الشكل 24). علاوة على ذلك، حققت ليبيا معدل أداء أسوأ من معدل فئة الدول الضعيفة والمتأثرة بالصراعات وذلك في معظم المؤشرات، مع استثناءات مثل معدل العمر المتوقع والوصول إلى الكهرباء (الشكل 25).

هيمنة النفط والقطاع العام

ظل نمو الاقتصاد الليبي وميزانية الحكومة طيلة عقود من الزمن معتمدا بشكل أساسي على إنتاج النفط وصادراته. ساهم النفط خلال الفترة من 1990 إلى 2023، بمعدل نمو يفوق 64 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وموّل أكثر من 78 في المائة من الإيرادات المالية، ومثل 92 في المائة من الصادرات (الشكل 26). بالمقارنة مع أقرانها التي تعتمد أيضًا على النفط، فإن ليبيا تمتلك قطاعًا صناعيًا حصته من الناتج المحلي الإجمالي أصغر بكثير (الأشكال 29 و 30). ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التوجهات السياسية الاقتصادية تحت نظام القذافي التي كانت تعيق تطوير القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، تم تقييد تطوير القطاع الصناعي بسبب العقوبات في التسعينات والنزاع المندلع منذ 2011، مما تسبب في حصول نقص في قطع الغيار، وحد من الوصول إلى المواد الخام، وفرض تحديات في تبني التكنولوجيات الجديدة.

قطاع عام ضخم الحجم ويشهد نموًا منذ بداية النزاع في عام 2011. بلغت نسبة الانتداب من قبل الإدارة العامة والمؤسسات العامة سنة 2022 ، 89 في المائة من القوة العاملة بزيادة أعلى من 76 في المائة في عام 2001 (الشكل 29).يتمركز التوظيف العام بشكل خاص في القطاعات الإنتاجية مثل التعدين، والصناعات التحويلية، وخدمات الاتصالات والوساطة المالية (الشكل 30). انعكاسًا لهذا التوسع، تضاعفت أجور ورواتب القطاع العام أكثر من مرتين مقارنةً بالتسعينيات، حيث ارتفع معدلها من 12.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 28.6 في المائة خلال الفترة من 2011 إلى 2023.

محدودية التنوع الاقتصادي

تنعكس محدودية التنوع الاقتصادي في ليبيا من خلال درجتها المنخفضة في مؤشر اللياقة الاقتصادية للبنك الدولي .(EFI)يبين هذا المؤشر، الذي يقيس تعقيد صادرات الدولة، الفجوة الكبيرة بين ليبيا ونظرائها من حيث التنوع في التجارة الدولية[12].يبقى الاتجاه المقلق هو تراجع ليبيا 10 مراكز في ترتيب مؤشر اللياقة الاقتصادية للبنك الدولي بين عامي 2011 و2019، مما يدل على

[12] الدول التي تتمتع بدرجات عالية في مؤشر اللياقة الاقتصادية للبنك الدولي EFI عادةً ما تمتلك القدرة على إنتاج مجموعة متنوعة من المنتوجات، والانتقال إلى صناعات أكثر تعقيدًا، وتحقيق نمو مستدام وقابل للتوقع على المدى الطويل، مع مكانة تنافسية قوية.

الشكل 24 • مقارنة درجات مؤشرات التنمية في ليبيا بمعدلات الدول ذات الدخل المتوسط الارتفاع (2011–2022)

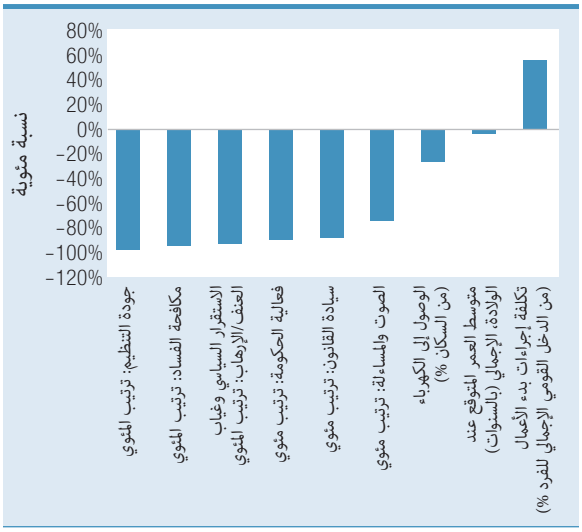

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية؛ مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ تقديرات وحسابات موظفي البنك الدولي.

الشكل25 • مقارنة درجات مؤشرات التنمية في ليبيا بمعدل فئة الدول الضعيفة والمتأثرة بالصراعات (2011–2022)

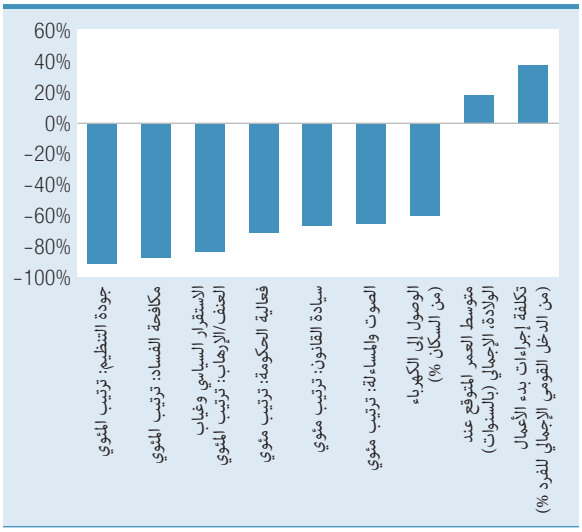

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية؛ مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ تقديرات وحسابات موظفي البنك الدولي.

الشكل 26 • الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على النفط

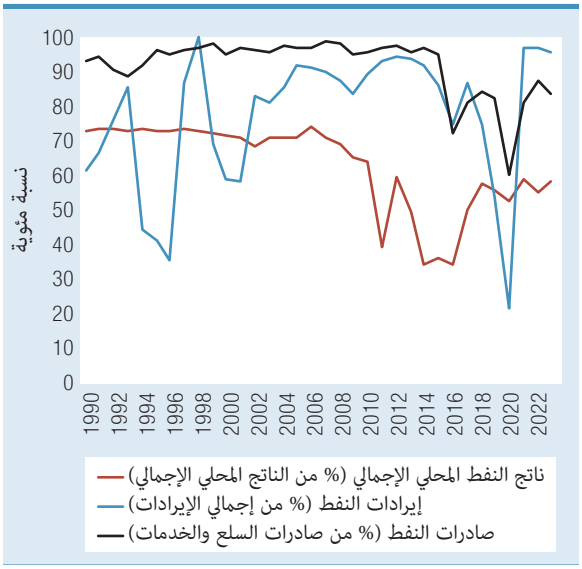

المصدر: السلطات الليبية، أوبك، البنك الدولي، تقديرات وحسابات موظفي البنك الدولي

الشكل 27 • نسبة القيمة المضافة بين قطاعات ليبيا وأقرانها الهيكليين (%)

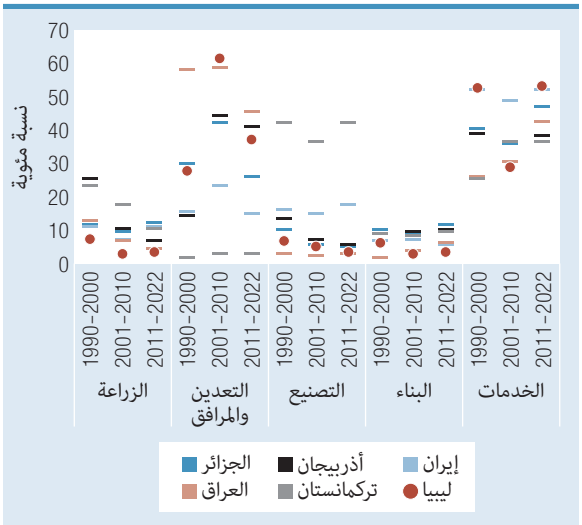

المصدر: الأمم المتحدة — قاعدة بيانات الحسابات الوطنية الرئيسية
ملاحظة: تم حساب المعدلات القطاعية للفترات 1990–2000 و 2001–2010 و 2011–2022.

تدهور إضافي في قدرتها على تنويع اقتصادها في السنوات الأخيرة (الشكل 31).

عدة عوامل حالت دون تنويع الاقتصاد وتطوير قطاع خاص ديناميكي.لقد أدت سيطرة المؤسسات المملوكة للدولة على الإنتاج والتوزيع على مدى عقود إلى جانب ضعف المنافسة، إلى خلق حواجز هائلة تمنع دخول الشركات الأجنبية والمحلية، وخاصة في الوصول إلى العمالة الماهرة والتمويل.ساهم عدم وضوح السياسات وسوء الحوكمة ونقص البنية التحتية في تشويه بيئة

الشكل 28 • نسبة القيمة المضافة بين قطاعات ليبيا وأقرانها الطموحين (%)

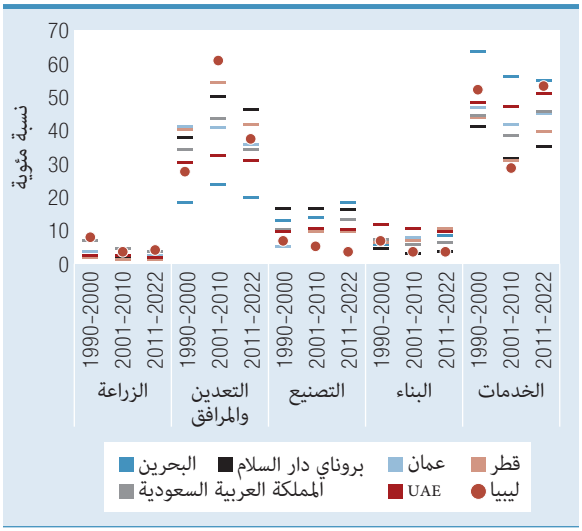

المصدر: الأمم المتحدة — قاعدة بيانات الحسابات الوطنية الرئيسية

ملاحظة: تم حساب المعدلات القطاعية للفترات 1990–2000 و 2001–2010 و 2011–2022.

الشكل 29 • التوظيف في القطاعين العام والخاص

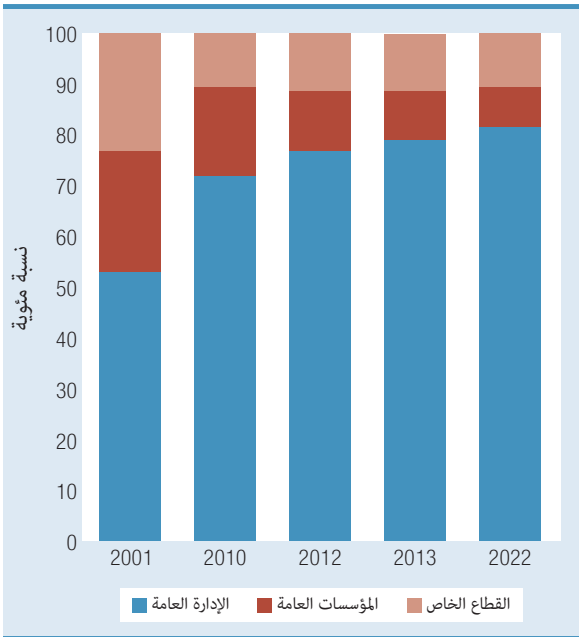

المصدر: مصلحة الاحصاء و التعداد

الشكل 30 • التوظيف حسب النشاط الاقتصادي والقطاع في عام 2012

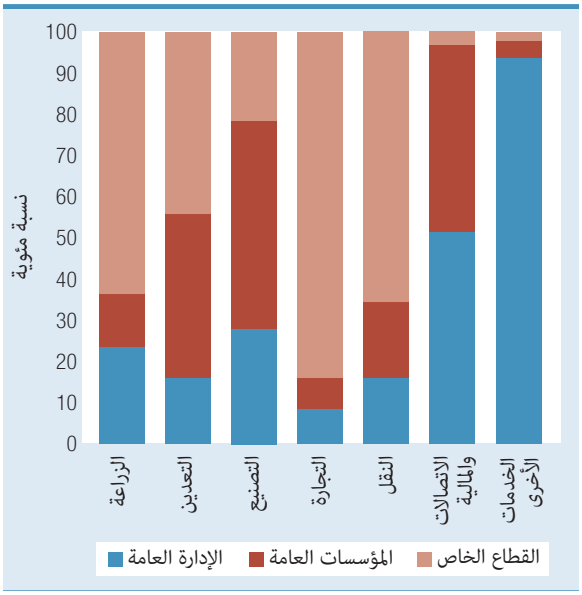

المصدر: مصلحة الاحصاء و التعداد

الأعمال بشكل أكبر مما أدى إلى تثبيط الاستثمار الخاص مع تفاقم هذه الاتجاهات منذ اندلاع النزاع في 2011.كما هو موضح في مؤشر التحول بيرتلسمان (BTI)، يتسم أداء ليبيا بالضعف مقارنةً بنظرائها الهيكليين والطموحين في مجالات مثل السياسات المناهضة للاحتكار وقواعد المنافسة، وحماية المؤسسات الخاصة (الشكل 32 و 33).

انخفاض الإنتاجية

شهدت إنتاجية العمل في ليبيا منذ التسعينيات تراجعًا مطردا. بالرغم من أن قطاع النفط لا يزال كثيف رأس المال ويستمر في تسجيل أعلى معدلات إنتاجية عمالية، إلا أنه أيضًا شهد انخفاضًا في الإنتاجية مع مرور الوقت (الشكل 34).بالإضافة إلى ذلك، استوعب قطاع النفط حوالي 5 في المئة فقط من العمالة في ليبيا، بينما تشتغل الغالبية العظمى من العمال في قطاعات ذات إنتاجية منخفضة (الشكل 35).رغم أن إنتاجية العمل في القطاعات الصناعية والخدمية قريبة من نظرائها الهيكليين، فإنها تراجعت على مدار العقود الماضية ولا تزال أضعف مقارنة بنظرائها الطموحين (الشكل 36 و 37).

يُبين تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال الإنتاجية وعوامل الإنتاج أن نمو الاقتصاد الليبي لم يكن مدفوعًا بتحقيق مكاسب في الإنتاجية.كان إجمالي إنتاجية العوامل بين أعوام 1990و 2023، (TFP) عاملًا مثبطًا لنمو الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 38)، في حين أن معظم نظراء ليبيا الهيكليين حصلوا على مساهمة إيجابية في النمو من قبل إجمالي إنتاجية العوامل (الشكل 39).تجدر الإشارة إلى أن إجمالي إنتاجية العوامل TFP

الشكل 31 • الناتج المحلي الإجمالي للفرد ومسار مؤشر اللياقة الاقتصادية، 2011–2019

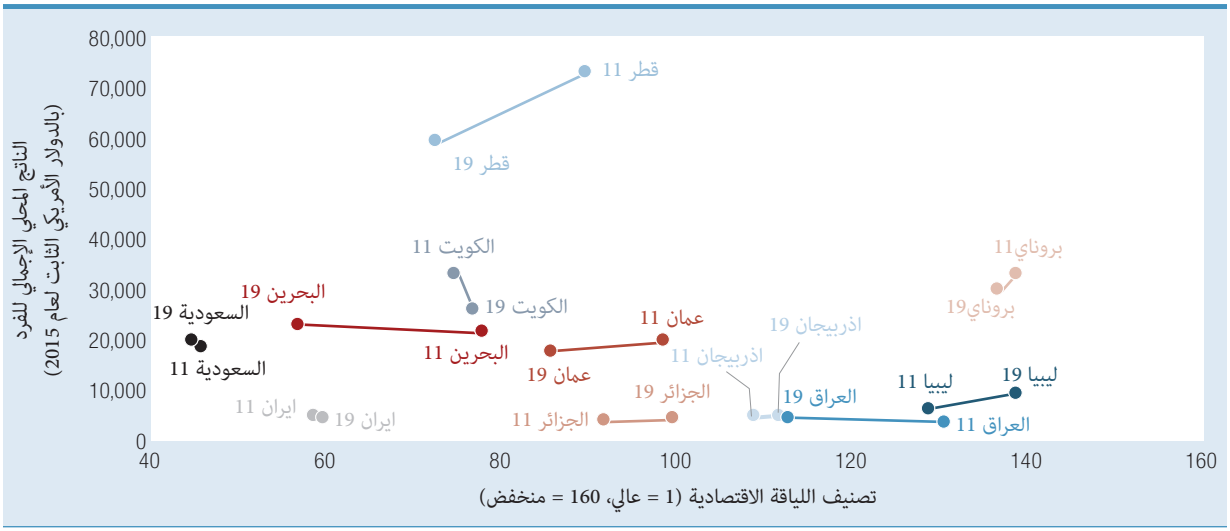

المصدر: مؤشرات البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشر اللياقة الاقتصادية للبنك الدولي

ملاحظة: يقيس مؤشر اللياقة الاقتصادية تعقيد صناعات الدولة في التجارة الدولية. يشير التعقيد الأعلى إلى مشاركة الدولة في مجموعة أوسع من المنتجات العالمية، وصادرات أكثر توازنًا، ووجود منتجات فريدة يتم إنتاجها بشكل أساسي داخل تلك الدولة. تقدم البيانات قيمًا خاصة بليبيا ونظرائها الهيكليين والطموحين خلال عامي 2011 و2019 (على سبيل المثال، LBY11 يمثل قيمة ليبيا في 2011). LBY = ليبيا؛ AZE = أذربيجان؛ DZA = الجزائر؛ IRQ = العراق؛ IRN = إيران؛ BHR = البحرين؛ BRN = بروناي؛ KWT = الكويت؛ OMN = عمان؛ QAT = قطر؛ SAU = السعودية. لم يتم تضمين تركمانستان والإمارات العربية المتحدة في قاعدة بيانات مؤشر اللياقة الاقتصادية للبنك الدولي.

الشكل 32 • مؤشر التحول بيرتلسمان 2024 (BTI)، (ليبيا مقابل نظرائها الهيكليين)

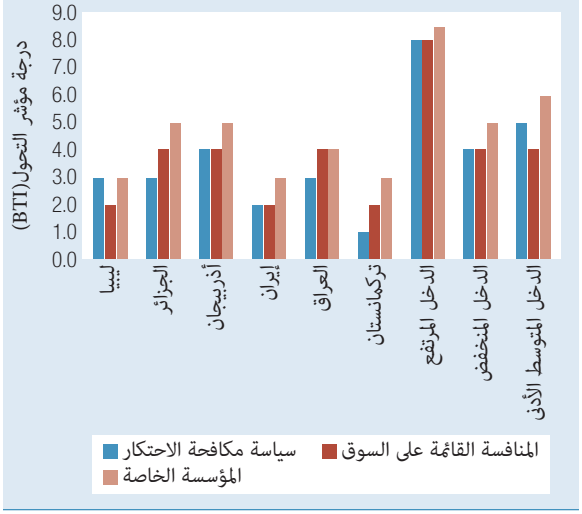

المصدر: مؤشر التحول بيرتلسمان

ملاحظة: يقوم مؤشر التحول التابع لمؤسسة بيرتلسمان (BTI) بتحليل وتقييم ما إذا كانت الدول النامية والدول في مرحلة الانتقال توجه التغيير الاجتماعي نحو الديمقراطية واقتصاد السوق. يشير ارتفاع قيمة مؤشر التحول بيرتلسمان BTI إلى مستويات أعلى من التحول. تتراوح جميع المؤشرات من 0 إلى 10، وكلما كانت القيمة أعلى كان ذلك أفضل.

الشكل 33 • مؤشر التحول بيرتلسمان2024 (BTI)، (ليبيا مقابل نظرائها الطموحين)

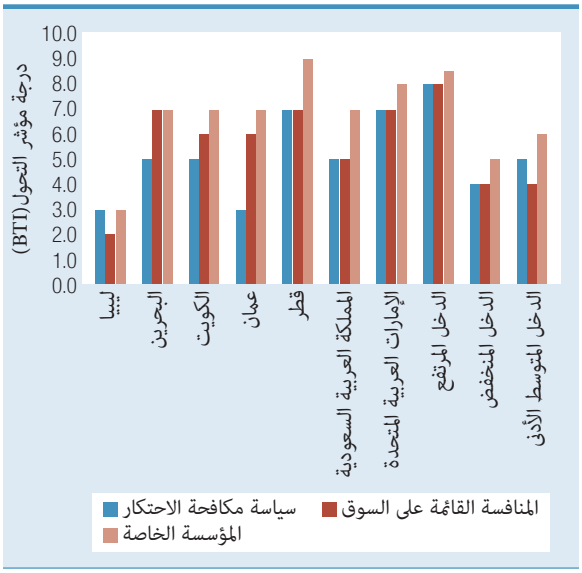

المصدر: مؤشر التحول بيرتلسمان

ملاحظة: يقوم مؤشر التحول التابع لمؤسسة بيرتلسمان (BTI) بتحليل وتقييم ما إذا كانت الدول النامية والدول في مرحلة الانتقال توجه التغيير الاجتماعي نحو الديمقراطية واقتصاد السوق. يشير ارتفاع قيمة مؤشر التحول بيرتلسمان BTI إلى مستويات أعلى من التحول. تتراوح جميع المؤشرات من 0 إلى 10، وكلما كانت القيمة أعلى كان ذلك أفضل.

الشكل 34 • إنتاجية العمل حسب القطاع

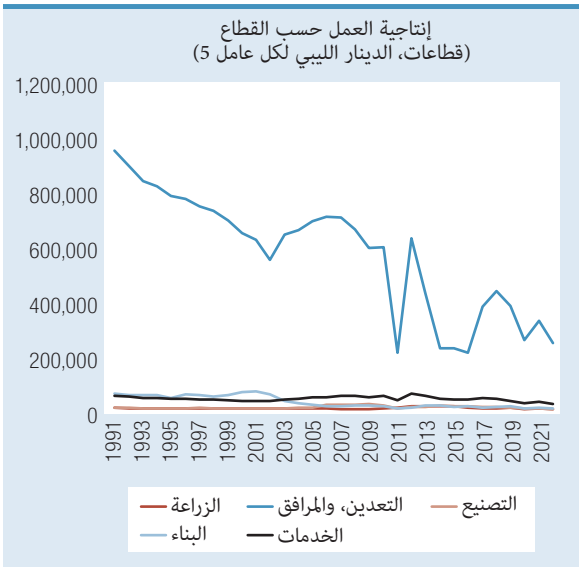

الشكل 35 • حصة العمالة ومستوى الإنتاجية في القطاعات المختلفة

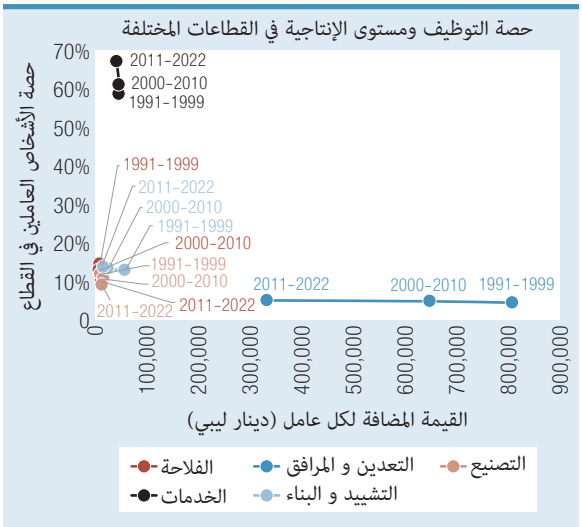

الشكل 36 • إنتاجية العمل في ليبيا ونظرائها الهيكليين (بالسعر الثابت للدولار الأمريكي سنة 2015 لكل عامل)

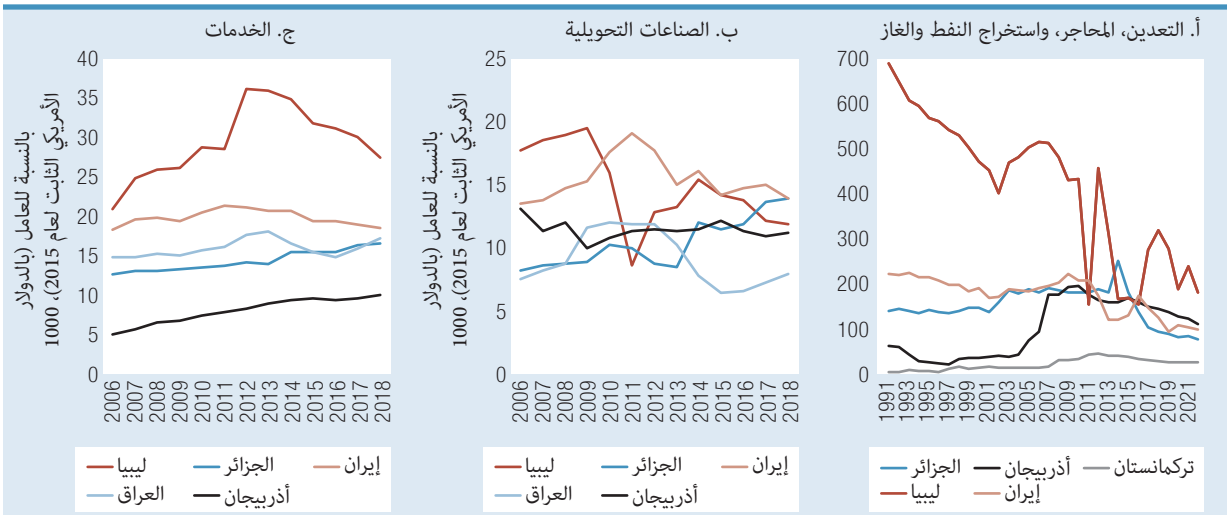

المصدر: مؤشر البنك الدولي، قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية

قد قدم مساهمة إيجابية في نمو الناتج المحلي الإجمالي لليبيا فقط خلال أعوام 2001 إلى 2010، وذلك بعد تنفيذ الإصلاحات القائمة على السوق[13].خلال فترة العقوبات الدولية (1990 إلى 2000)، تسببت القيود المفروضة على التكنولوجيا والمعدات في الحد الكبير من تحسينات الكفاءة في القطاعات الإنتاجية في ليبيا.تحول نمو إجمالي إنتاجية العوامل منذ عام 2011 إلى السالب مرة أخرى بسبب الانقسامات السياسية والصراع وانعدام الأمن وتجزئة المؤسسات العامة وتراجع إيرادات النفط وعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي.عرقلت الحكومات المتنافسة صنع السياسات الاقتصادية الفعالة، بينما أدى الانقسام في المؤسسات العامة، لا سيما داخل المصرف المركزي، إلى تقويض تنفيذ السياسة النقدية والرقابة على القطاع المالي مما أسفر عن خسائر كبيرة في الكفاءة.

[13] وقعت ليبيا سنة 2003 اتفاقًا مع صندوق النقد الدولي يقضي بتنفيذ إصلاحات لتحرير التجارة، وتقليص حجم القطاع العام من خلال الخصخصة، وتطوير القطاع المالي. أسهم تنفيذ هذه الإصلاحات في تعزيز الإنتاجية من خلال تشجيع المنافسة ونمو القطاع الخاص.

الشكل 37 • إنتاجية العمل في ليبيا ونظرائها الطموحين (بالدولار الأمريكي الثابت 2015 لكل عامل)

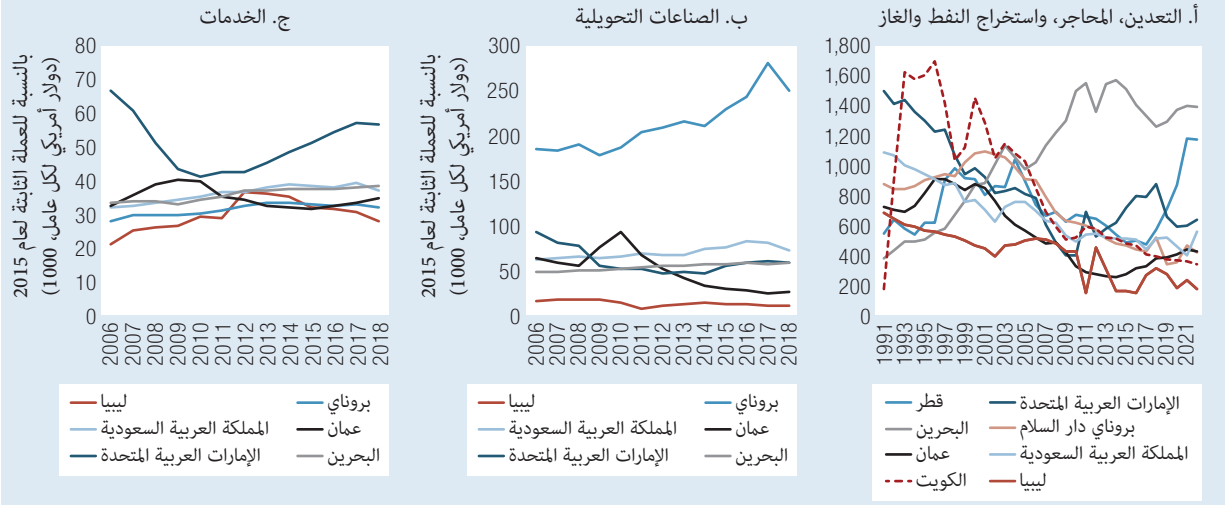

المصدر: مؤشر البنك الدولي، قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية

الشكل 38 • نمو ليبيا المنسوب إلى إجمالي إنتاجية العوامل TFP ورأس المال المادي والبشري

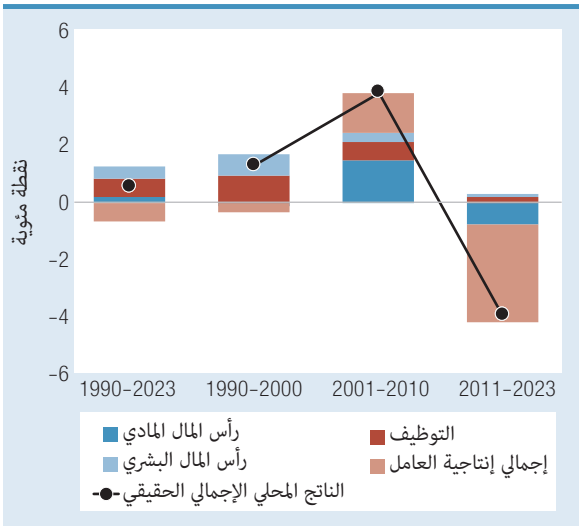

المصدر: الأمم المتحدة، البنك الدولي، CEM2.0، منظمة العمل الدولية، تقديرات وحسابات موظفي البنك الدولي

ملاحظة: يتم تقدير مخزون رأس المال المادي باستخدام طريقة الجرد المستمر بناءً على افتراض نسبة رأس المال إلى الناتج بـ 1.5 في عام 1970 ومعدل استهلاك 5 في المئة سنويًا.

رأس المال البشري (h_t) هو دالة في S (معدل سنوات التعليم في السنة t) و φ (العائد على التعليم): $(h_t \exp(\varphi S_t))$

الشكل 39 • تحليل نمو نظراء ليبيا الهيكليين

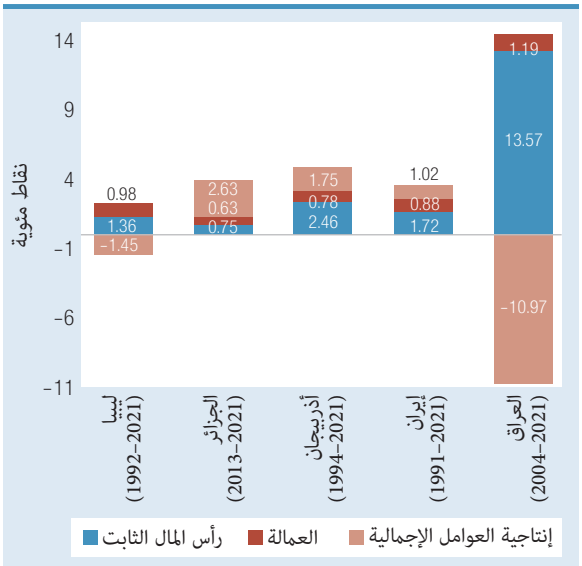

المصدر: الأمم المتحدة، البنك الدولي، CEM2.0، منظمة العمل الدولية، تقديرات وحسابات موظفي البنك الدولي

ملاحظة: يتم تقدير مخزون رأس المال المادي باستخدام طريقة الجرد المستمر بناءً على افتراض نسبة رأس المال إلى الناتج بـ 1.5 في عام 1970 ومعدل استهلاك 5 في المئة سنويًا.

رأس المال البشري (h_t) هو دالة في S (معدل سنوات التعليم في السنة t) و φ (العائد على التعليم): $(h_t \exp(\varphi S_t))$

القيود على نمو الإنتاجية

عُرقل نمو الإنتاجية في ليبيا من خلال التوزيع غير الفعال للقوى العاملة. انتقل العمال في العقود الأخيرة من العمل في قطاعي الزراعة والصناعة إلى قطاع الخدمات مما أثر إيجابيا في نمو الإنتاجية، حيث أن القيمة المضافة لكل عامل في الخدمات أعلى منها في الزراعة أو الصناعة (الأشكال 42 و43).ومع ذلك، ظلت فرص خلق الوظائف ضمن قطاع الخدمات، محدودة في المجالات

الشكل 40 • نمو الإنتاجية داخل القطاعات مقابل التغير الهيكلي في ليبيا
(معدل المساهمات في نمو إنتاجية العمل، بالنسب المئوية)

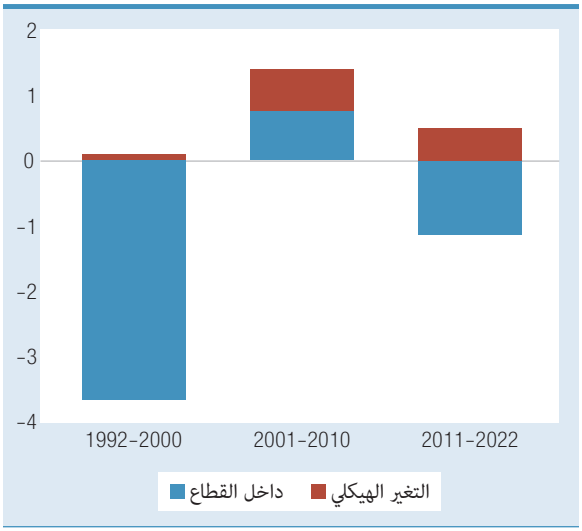

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، الأمم المتحدة، حسابات موظفي البنك الدولي
ملاحظة: المحور- Y: معدل المساهمات السنوية في نمو إنتاجية العمل، بالنسب المئوية

ذات الإنتاجية العالية، مثل النقل والاتصالات في حين أن جزءاً كبيراً من العمالة لا يزال في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة مثل الإدارة العامة.ومن الجدير بالذكر أن إنتاجية العمل في قطاع التصنيع في ليبيا قد انخفضت حاليا إلى ما دون مستوى قطاع الخدمات، وهو اتجاه يختلف عن معظم الاقتصادات الأخرى. اليوم، يعمل حوالي 9 في المئة فقط من القوى العاملة الليبية في قطاع التصنيع — وهو قطاع يرتبط تقليديًا بالوظائف ذات الجودة العالية والإنتاجية.

أدى ضعف الاستثمار إلى الحد من مساهمة تعميق رأس المال في تحفيز نمو الإنتاجية.يرجع ذلك جزئيًا إلى نقص الاستثمار في القطاع الخاص وتحول الإنفاق العام من رأس المال — الذي كان في السابق محركًا رئيسيًا للاستثمار في عهد نظام القذافي — إلى النفقات الجارية. بعد رفع العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة والولايات المتحدة في أوائل العقد 2000، جنبًا إلى جنب مع زيادة إيرادات العملات الأجنبية، ارتفع الاستثمار بشكل مؤقت.ومع ذلك، حتى قبل اندلاع النزاع في 2011، كان معدل الاستثمار مقابل الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا متأخرًا عن الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول ذات معدل الدخل المتوسط الارتفاع ونظرائها الهيكليين (الأشكال 44 و45).

الشكل 41 • حصة العمالة حسب القطاع في ليبيا

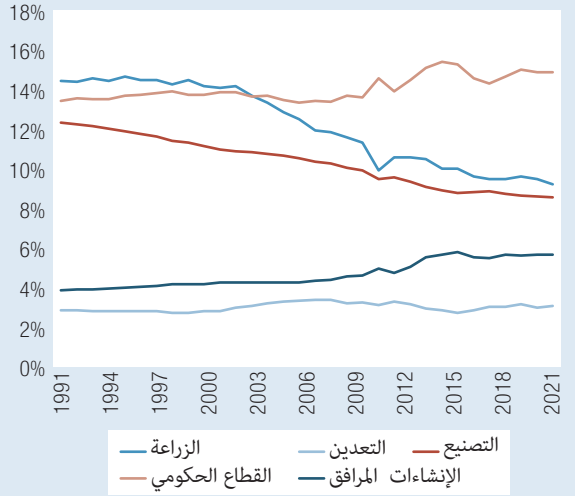

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، الأمم المتحدة، حسابات موظفي البنك الدولي
ملاحظة: المحور- Y: معدل المساهمات السنوية في نمو إنتاجية العمل، بالنسب المئوية

يرتبط انخفاض وتراجع نمو الإنتاجية في ليبيا أيضًا بتدهور جودة التعليم وهجرة العقول.قبل النزاع في 2011، كان المهاجرون مصدرًا رئيسيًا للعمالة في ليبيا.وفقًا لمنظمة الهجرة الدولية، كان هناك حوالي مليوني عامل أجنبي في 2011، وكان معظمهم مقيمين بشكل غير قانوني؛ لكن فر معظمهم من البلاد بعد 2011 بينما يقدر عدد من بقي منهم في البلاد بحوالي 700,000[14]. مع تدهور الظروف الأمنية منذ بداية النزاع في 2011، غادرت كل من العمالة الماهرة والعمال اليدويون البلاد في الفترة من 2011 إلى 2022.في الوقت نفسه، أدى إغلاق المدارس وتأخير إعادة تأهيل المدارس المتضررة والتدريب المحدود للمعلمين وتقليص الاستثمارات العامة في التعليم وجائحة كوفيد-19 إلى تقويض الوصول إلى التعليم الجيد.وفقًا لمنظمة ريتش REACH (تقييمات الاحتياجات متعددة القطاعات)، أدت ظروف المعيشة المتدهورة إلى تسرب الأطفال من المدارس لمساعدة أسرهم ماليًا[15]. انسجامًا مع الاتجاه المقلق لجودة التعليم المنخفضة والمتدهورة، صنف مؤشر التنافسية العالمي جودة النظام التعليمي الليبي كأسوأ نظام على مستوى العالم في عام 2015.

[14] الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي (2019) دعم السلام والاستقرار في ليبيا. تجميع التحليلات الحالية حول التحديات والاحتياجات.

[15] مبادرة REACH. تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات — السكان الليبيون.

الشكل 42 • التكوين الإجمالي لرأس المال (% من الناتج المحلي الإجمالي)

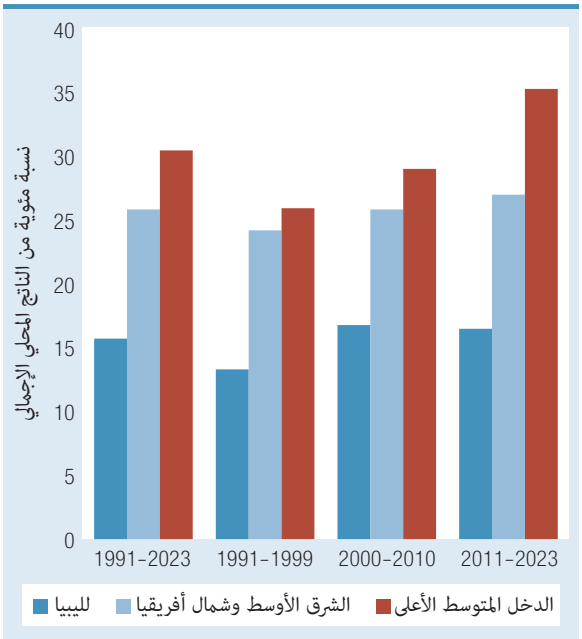

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، تقديرات وحسابات موظفي البنك الدولي.

الشكل 43 • التكوين الإجمالي لرأس المال، ليبيا ونظرائها (% من الناتج المحلي الإجمالي)

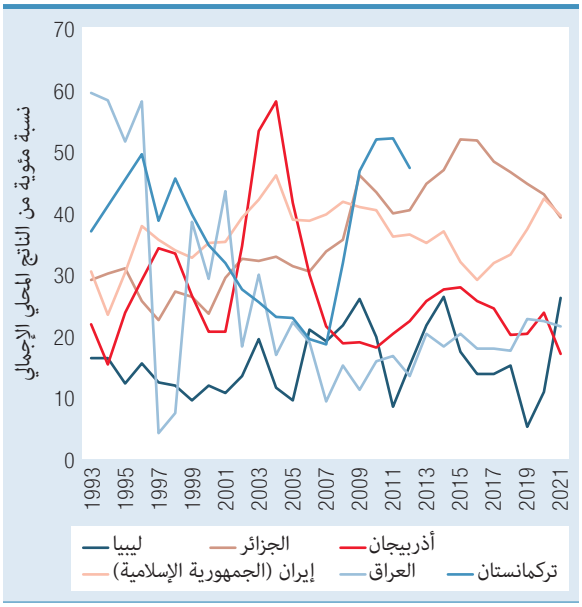

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، تقديرات وحسابات موظفي البنك الدولي.

الملحق 1. اختيار نظراء ليبيا الهيكليين والطموحين

يتم استخدام نموذج المؤشر الديناميكي للبنك الدولي 2.0 لتحديد نظراء ليبيا الهيكليين.تساعد هذا الأداة في تحديد أوجه التشابه الإحصائية بين البلدان في العالم مما يسمح بالمقارنة السهلة للنتائج الاقتصادية الكلية، والمالية العمومية والديون والتنمية البشرية مع النظراء المناسبين.

تشمل مجموعة نظراء ليبيا الهيكليين الذين تم تحديدهم الجزائر، أذربيجان، إيران، العراق، وتركمانستان.تم اختيار هذه البلدان بناءً على تشابهاتها مع ليبيا في فترة ما بعد 2011، من حيث المستوى الاقتصادي والقدرة المؤسسية، والرفاهية البشرية (الشكل A.1.a).بلغت الفروق المطلقة على وجه التحديد في التصنيفات العالمية للمؤشرات التالية عند مقارنتها بتصنيفات ليبيا جميعها أقل من 50: (أ) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، (ب) نسبة الإيجار من الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، (ج) درجات مؤشر الحوكمة العالمية للبنك الدولي، (د) معدل العمر المتوقع.علاوة على ذلك، فإن جميع هذه البلدان النظرية غنية بالموارد الطبيعية وتعمل كمصدرة للسلع، مثل ليبيا (الشكل A.1.b).

تشمل مجموعة نظراء ليبيا الطموحين الذين تم تحديدهم بروناي، البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، مع كون البلدان الستة الأخيرة دولًا في مجلس التعاون الخليجي.تم اختيار هذه البلدان بسبب تشابهها الهيكلي كمصدرة للسلع، ولكنها تتفوق على ليبيا من حيث المستوى الاقتصادي، والقدرة المؤسسية، والرفاهية البشرية (الشكل A.2.a).كان لكل من النظراء الطموحين على وجه الخصوص تصنيف عالمي يفوق تصنيف ليبيا بمقدار 20 على الأقل في المؤشرات التالية: (أ) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، (ج) درجات مؤشر الحوكمة العالمية للبنك الدولي، (د) متوسط العمر المتوقع.كما أن النظراء الطموحين يعتمدون بشكل كبير على الموارد الطبيعية، لكنهم قاموا بتنويع اقتصاداتهم إلى حد أكبر مقارنةً بليبيا (الشكل A.2.b).

الشكل A.1 • مقارنة بين النظراء الهيكليين

أ- مقارنة بين نظراء الهيكل (التصنيفات العالمية)

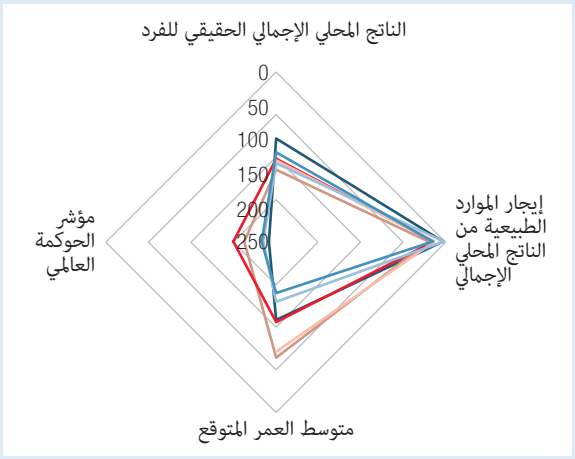

ب. إيجار الموارد الطبيعية من الناتج المحلي الإجمالي بين نظراء الهيكل (%)

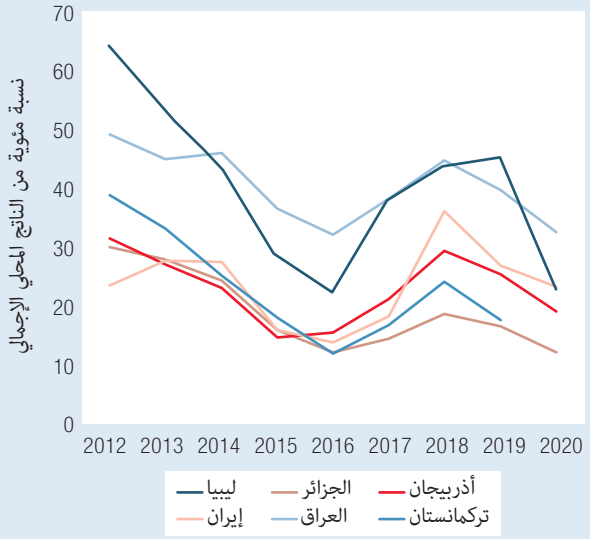

المصدر: قاعدة بيانات المؤشر الديناميكي 2.0، تقديرات موظفي البنك الدولي.

ملاحظة: (أ) في الشكل أ، تمثل الأرقام بحسب المحور معدل التصنيف للمؤشرات من 2012 إلى 2020 أو 2021، حسب توفر البيانات. الرقم الأقل يشير إلى ترتيب أعلى للدولة).ب) في الشكل ب، تعكس الأرقام بحسب المحور التقدير السنوي لنسبة إيجار الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الإجمالي المنشور في مؤشر التنمية العالمية.

الشكل A.2 • مقارنة بين النظراء الطموحين

أ- مقارنة بين نظراء الطموح (التصنيف العالمي)

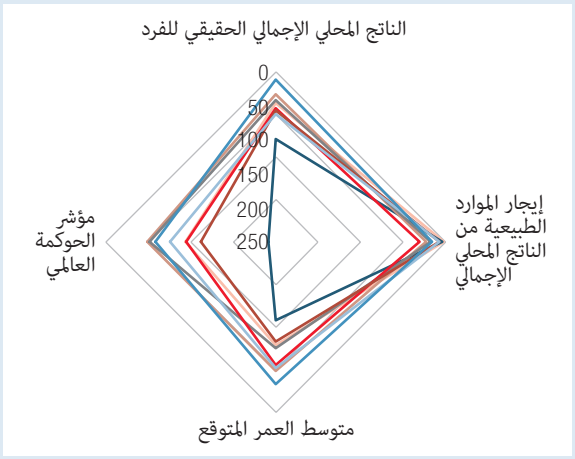

ب. إيجار الموارد الطبيعية من الناتج المحلي الإجمالي بين نظراء الهيكل (%)

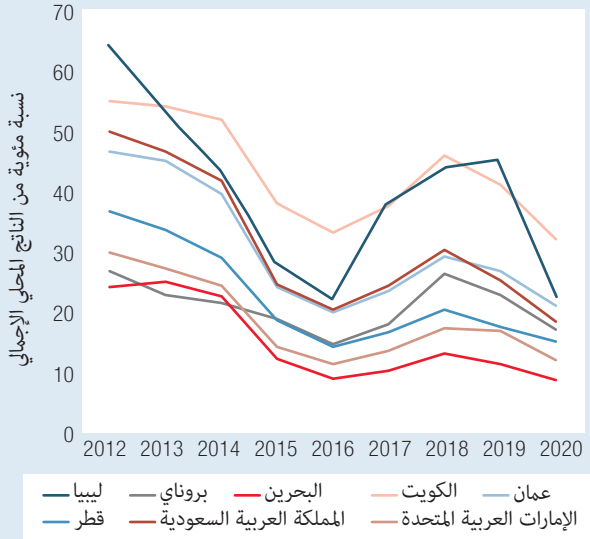

المصدر: قاعدة بيانات المؤشر الديناميكي 2.0، تقديرات موظفي البنك الدولي.

ملاحظة: (أ) في الشكل أ، تمثل الأرقام بحسب المحور التصنيف المتوسط للمؤشرات من 2012 إلى 2020 أو 2021، حسب توفر البيانات. الرقم الأقل يشير إلى ترتيب أعلى للدولة.

(ب) في الشكل ب، تعكس الأرقام بحسب المحور التقدير السنوي لنسبة إيجار الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الإجمالي المنشور في مؤشر التنمية العالمية.

1818 H Street, NW
Washington, DC 20433